بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة الناشر

## الطبعة الثالثة

الحمد للَّه ربّ العالمين، الذي شرفنا وأكرمنا بخدمة كتب سنة سيد المرسلين، والصلاة والسلام على خير خلق اللَّه أجمعين، وعلى آل بيته الطّاهرين المطهّرين، وأصحابه المكرمين، وأتباعهم المخلصين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

فإننا ـ **دار المعرفة ـ بيروت** ـ نحرص كل الحرص منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا على أن يكون عملنا هذا خدْمةً للإسلام والمسلمين كافةً مبتدئين بجوهر الكلام وأساس العلم والبلاغة، وبأهل الشرع والتقوى والورع بعد القرآن الكريم، وهو سنّة رسول اللَّه ﷺ انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾.

لذلك سرّنا أن يترافق مع انطلاقنا هذا وانتشاره تَشرّفُنا بطبع كتب التراث الإسلامي على مختلف أنواعه وخاصةً الحديث الشريف منه، فكان همّنا الأول إظهار هذه الطبعات محققة مضبوطة مخدومة إلى كل المسلمين كافّة في كل بقعة من بقاع الأرض؛ ليستضيء بهدي هذا السفر العظيم.

ومع هذا كان شرفنا وبحمد اللَّه تعالى أن أصدرنا الطبعة الثالثة من كتاب **صحيح مسلم** بشرح الإمام النووي مع الفهارس العامة، ولقد أولينا هذه الطبعة إهتماماً خاصاً كعادتنا وذلك بمراجعة وتصحيح بعض الأخطاء المطبعية، وبمراجعة الهوامش والتخاريج، منطلقين من قول الرسول ﷺ: «إن اللَّه تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، آملين من اللَّه عزّ وجلّ أن نكون قد وفقنا بعملنا هذا لما يحب ويرضى، واللَّه من وراء القصد.

وأخيراً، لا يسعنا في مقامنا هذا، إلا أن نتوجه بالشكر والإمتنان إلى كل من وجه لنا ملاحظاته البناءة، سائلين اللَّه سبحانه وتعالى أن يجزيهم عنا خير جزاء.

obeikandl.com

وإن شاء المولى تعالى سيصدر قريبًا كتاب: «**صحيح البخاري**»، وكتاب «**سنن ابي داود**» وكتاب: «**سنن الترمذي، وسنن الدارمي، وموطأ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد**»، على نفس الخطة والمنهج سائلين المولى أن يوفقنا على إتمام أصدار كتب السنة النبوية الشريفة التسعة.

وأخيراً نسأله عزّ وجلّ أن يوفقنا لما فيه مرضاته، وصلاحنا في الدنيا والآخرة وأن يكتب عملنا هذا في صحيفة أعمالنا وأن يغفر لوالدينا ويجزيهما عنّا خيرَ الجزاء، إنه السميع المجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين.

**الناشر**

**دار المعرفة - بيروت**

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة المحقق

الحمد للّه الذي أكرم هذا الدين بعلمائه، فأبهرهم بكرمه وعطائه، وهداهم إلى خير سنن أنبيائه، وأورثهم بواطن قلوب أوليائه، وأرشدهم إلى سبيل صفاء أصفيائه، وأنعمهم بدخول روضة قدسه وثنائه، وجعلهم المقربين منه ومن أخلائه، أحمده حمداً لا يحصى على كرمه وآلائه، ما دامت الأرض قائمة تحت سمائه، وما دامت المجرات مسلوبة في فضائه، وأشهد أن لا إله إلا اللّه شهادةً لعزته وكبريائه.

والصلاة والسلام على من ورّث العلماء من أبنائه، فأنار صدورهم من قبس سنائه، وأجلى سواد قلوبهم بضيائه، حتى حارت عقولهم بكنه صفائه، وعجزت أفكارهم عن وصف حوبائه، صلاةً وسلاماً ما لاح برق في دجى ظلمائه، الصادق المصدوق بعهد اللّه وولائه، القائل بأمر اللّه: أنا لها أنا لها يوم لقائه، وعلى آله المتعلقين بضياء لألائه، وأصحابه المبشرين بالجنة وخيرة خلفائه، وأتباعه الذين اهتدوا ببهائه.

أما بعد:

فيقول العبد الفقير، المذنب الجاني الحقير، التي حقيقته في القصور والتقصير، لا تخفى على كبير ولا صغير، خليل بن مأمون شيحا عامله اللّه بلطفه الغزير، وغفر له ولوالديه ولشيخهمحمود النحرير: لما رأيت الهمم مائلة لطلب العلم الوفير، والطباع راغبة لتلقي آداب البشير، أحببت أن أبتعد عن القيل والقال، وكثرة السؤال، بعد أن فشى الكره بين علمائنا، وعمَّ الكذب بين أحبَّائنا، ودخل الشيطان بيوت آبائنا، ومضى عهد العلماء العظام، وتركوا العلم لِلُّئام، حتى أصبح يتداول بين الغشّام، فجاءني بعض الإخوة الحذَّاق، ومنهم أبو عامر المشهور بالمذاق، وطلب مني أن أخدم كتب السنّة الوتيدة، وأن أخرجها للتراث الإسلامي بحلتها الجديدة، وكانت الهمم قد دخلها

القصور، وأجواء العصر أحدثت فيَّ الفتور، فأبديت لهم رغبتي مع صدق نويته، ومع إخلاص طويته، وها أنا إن شاء اللَّه المعين، أبدأ العمل وبه أستعين، مفتتحاً عملي بكتاب المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج، وسعيت له كل المساعي، رغم قلة علمي، وباعي، طالباً من المولى أن يعصمني من الخطأ والزلل، وأن يعينني على إخراج هذا العمل، وكان اعتنائي به إجابة لسؤالهم، وتبليغاً لآمالهم، فما كان فيه من خطأ فإليَّ العتاب، وما كان فيه من صواب فمن اللَّه الملهم للصواب.

ثم اعلموا إخواني الكرام أن أشرف علم بعد العلم باللَّه تعالى هو علم الحديث الشريف إذ هو أساس الدين، لأن اللَّه تعالى يقول: ﴿**وَمَا آتاكُم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ فلمّا خوطب المؤمنون بذلك جوّلوا البلاد، وطلبوا رُوَاة الحديث، فلزموهم حتى نقلوا عنهم أخبار رسول اللَّه ﷺ، وجمعوا ما رُوي عن الصحابة والتابعين، وضبطوا ما وصل إليهم من سِيَرهم وآثارهم ومذاهبهم واختلافهم في أحكامهم وأقوالهم وأفعالهم وأخلاقهم وأحوالهم، وصححوا رواياتهم بسماع الأذن وحفظ القلب والضبط من أصول الثقات عن الثقات العدول عن العدول، فأتقنوا ذلك، وعرفوا أماكن الرُّواة في النقل والضبط، ودوّنوا أسماءهم وكُناهم وموالدهم ووفاتهم، وأرخوا ذلك حتى عرفوا أن كل رجل من هؤلاء كم من حديث رواه؟ وعمّن رواه؟ وعمن نقل إليه؟ ومن أخطأ منهم في النقل؟ ومن غلط منهم في زيادة حرف أو نقصان لفظة، ومن تعمد منهم في ذلك، ومن سومح له بغلطة أو هفوة، حتى عرفوا أسماء المتهمين منهم بالكذب على رسول اللَّه ﷺ، وعرفوا من تصح عنه الرواية ومن لا تصح، ومن انفرد منهم بحديث لا يرويه غيره، أو انفرد بلفظة ليست عند غيره، فحفظوا أن كل حديث من ذلك كم من نفسٍ رواه؟ وما العلة في ناقله؟ حتى جمعوا الأبواب، وبوّبوا السنن، وميزوا ما يدخل في الصحيح وما يختلف في صحته، وما كان في روايته رجل ضعيف، ووقفوا على رواية المقلين والمُكثرين، وفهموا أحاديث أئمة الأمصار، وطبقات الرُّواة: التابع من المتبوع، والكبير من الصغير، وأحاط عِلمُهم بعلل اختلاف الرواة، وزياداتهم ونقصانهم، وأماكنهم، في رواية السنن والآثار، إذ كان ذلك أساس الدين.

وهم في ذلك متفاضلون حتى يستحق أحدهم بزيادة علمه وإتقانه وحفظه قَبول الشهادة على العلماء في العدل والتجريح، والرّد والقبول؛ وتكون شهادته مقبولة على

رسول اللَّه ﷺ فيما قال وفعل وأمر ونهى وندب ودعا؛ قال اللَّه تعالى: ﴿**وَكذَلكَ جَعَلْنَاكُم أُمَّة وَسَطاً**﴾ أي عدولاً ﴿**لِتكونُوا شُهَدَاء على الناس ويكون الرسولُ عليكم شهيدًا**﴾، يقال: إنهم أصحاب الحديث: يشهدون على رسول اللَّه ﷺ، وعلى الصحابة والتابعين فيما قالوا وفعلوا ويكون الرسولُ عليكم شهيداً فيما شهدوا عليه من أفعاله وأقواله وأحواله وأخلاقه، قال النبـي ﷺ: من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعدَه من النار، وقال النبـي ﷺ: «نضر اللَّه وجه امرىء سمع مني حديثًا فبلّغه» الحديث. يقال: إنه لا يكون واحد من أصحاب الحديث إلا وفي وجهه نضرة لموضع دعاء رسول اللَّه ﷺ.

واعلموا إخواني الكرام أن أفضل شيء بعد التفقه بحديث رسول اللَّه ﷺ وخدمته، الفرار إلى اللَّه تعالى فقال عز وجل: ﴿**ففروا إلى اللَّه إني لكم منه نذير مبين**﴾ والفرار لا يكون إلا بالزَّادِ قال تعالى: ﴿**وتزودوا فإن خير الزاد التقوى**﴾ لذلك إخواني فاتقوا اللَّه وأطيعوه، وأكثروا في ذكر هازم اللذات ـ ألا وهو الموت ـ وأعدوا له ما استطعتم. لأن زلزلة الساعة شيء عظيم، وتقربوا إلى اللَّه تعالى بالنوافل والتهجّد وقراءة القرآن إني لكم نصيح أمين، فعسى أن يبعثكم اللَّه مقاماً محموداً، وأعدوا ليوم الرحيل ﴿**يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى اللَّه بقلبٍ سليم**﴾ فاسمعوا إلى قوله عز وجل بتفكر وإنصات وخشوع فقال تعالى: ﴿**يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جازٍ عن والده شيئاً إن وعد اللَّه حق فلا تغرنكم الحيوٰة الدنيا ولا يغرنكم باللَّه الغرور إن اللَّه عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي أرض تموت إن اللَّه عليم خبير**﴾.

**وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين**

**بيروت في ٧ كانون الأول ١٩٩٣ م**
**الموافق ٢٣ جمادي الآخرة ١٤١٤ هـ**

**وكتبه**
**خليل بن مأمون شيحا**

openkanar.com

# نبذة عن
# تاريخ تدوين الحديث الشريف

## التعريف بالحديث والسنّة:

الحديث لغةً: نقيض القديم، وبمعنى آخر الجديد من الأشياء.

وشرعاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية[1]. ومثال قوله ﷺ ما تحدث به رسول اللَّه ﷺ في مناسبات مختلفة مما يتعلق بالتشريع أو بغيره، كقوله ﷺ في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»[2]، وقوله ﷺ: «البيِّعان بالخيار ما لم يفترقا»[3].

ومثال فعله ﷺ: ما رواه الصحابة رضوان اللَّه عليهم من أفعاله ﷺ الداخلة في شؤون العبادات، كوضوئه ﷺ وأداء الصلوات، ومناسك الحج، وآداب الصيام وغير ذلك كثير.

ومثال تقريره ﷺ: كإقراره على أكل الضب بحضرته عليه الصلاة والسلام، وإقراره على اجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في بني قريظة، وكإقراره لعائشة على اللعب بالبنات، وإقراره في الأعياد على مثل غناء الجاريتين وغير ذلك كثير.

ومثال صفته الخَلْقية: ما رواه الصحابة رضوان اللَّه عليهم من وصفه ﷺ: أنه أربع الجسم أسود الشعر أكحل العينين ومن ذلك مما يستفاد عن ملامحه عليه الصلاة والسلام

---

(١) راجع قواعد التحديث: ٦١.

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم.

obeikandl.com

ومثال صفته الخُلُقية: ما روي عن بعض أخباره قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة، مثل تحنثه بغار حراء، ومثل حسن سيرته، وما كان عليه من كرائم الأخلاق، ومحاسن الأفعال قبل النبوة وبعدها، فقد مدحه اللَّه سبحانه وتعالى قائلاً له: ﴿**وإنك لعلى خلقٍ عظيم**﴾[١] وقول عائشة رضي اللَّه عنها عندما سئلت عن خلق رسول اللَّه ﷺ فقالت: كان خلق رسول اللَّه القرآن[٢].

والسنّة لغةً: الطريقة حسنة كانت أو قبيحة ومنها قوله ﷺ: «من سنَّ سنّة حسنة... الحديث»[٣].

وشرعاً: مرادفة للحديث النبوي الشريف وهذا عند المحدثين.

ويرى بعض المحدثين: أن الحديث ما ينقل عن النبي ﷺ، والسنّة ما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول، ولذلك تجد أحاديث تخالف السنّة المعمول بها، وبناءً على هذا تجد قول عبد الرحمٰن بن مهدي يفرق بين السنّة والحديث بقوله عندما سئل عن سفيان الثوري والأوزاعي ومالك: «سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنّة، والأوزاعي إمام في السنّة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما»[٤].

وهكذا تطور استعمال لفظ الحديث بعد أن كان يطلق على القرآن الكريم قال تعالى: ﴿**فليأتوا بحديثٍ مثله**﴾[٥] وقوله: ﴿**اللَّه أنزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً**﴾[٦]، حتى أصبح يطلق على نوع خاص من الأخبار المنقولة عن رسول اللَّه ﷺ، سأل أبو هريرة رسول اللَّه ﷺ فقال: يا رسول اللَّه من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال له الرسول: «لقد ظننت يا أبا هريرة ألا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث»[٧].

## موقف الرسول ﷺ من كتابة الحديث:

لم يكن للصحابة رضوان اللَّه عليهم في عهد رسول اللَّه ﷺ مصدر للأحكام سوى القرآن الكريم الذي لقي عناية فائقة منهم، مما جعله محفوظاً في الصدور ومكتوباً في

(١) سورة: القلم، الآية: ٤.
(٢) أخرجه الحاكم.
(٣) رواه مسلم.
(٤) الزرقاني على الموطأ: ١/٣.
(٥) سورة: الطور، الآية: ٣٤.
(٦) سورة: الزمر، الآية: ٢٣.
(٧) رواه البخاري.

الرقاع والسعف والحجارة وغيرها، فكانوا من تلقاء أنفسهم منصرفين إلى تلقيه، مشغولين بجمعه، حتى أنه كان يستغرق جلّ أوقاتهم، ففي ظل هذه الظروف التي كان القرآن الكريم ينزل منجماً على الرسول ﷺ بحسب الحوادث، منعهم ﷺ من كتابة الأحاديث التي يرويها مخافة التباس أقواله وشروحه بالقرآن الكريم، فقال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[١]، ومع هذا النهي عن كتابة أحاديثه ﷺ، ثبت أنه كان لبعض الصحابة صحف يدونون فيها ما سمعوه من رسول اللَّه ﷺ، كصحيفة عبد اللَّه بن عمرو بن العاص فعن أبي هريرة رضي اللَّه عنه قال: ما كان أحد أعلم بحديث رسول اللَّه ﷺ مني إلا عبد اللَّه بن عمرو، فقد كان يكتب ولا أكتب. وكتابة عبد اللَّه بن عمرو استرعت أنظار بعض الصحابة ـ وخاصة وقت النهي عن الكتابة ـ الذين قالوا: إنك تكتب عن رسول اللَّه كل ما يقول، ورسول اللَّه قد يغضب فيقول ما لا يتخذ شرعًا عامًا. فرجع ابن عمرو إلى رسول اللَّه ﷺ فقال له: «اكتب عني فوالذي نفسي بيده ما خرج من فمي إلا الحق»[٢] وهكذا كان إذنه ﷺ لعبد اللَّه بن عمرو وقت النهي عن تدوين أقواله إذنًا خاصًا به؛ لأنه كان قارئًا للكتب وكان يكتب بالسريانية والعربية في الوقت الذي كان غيره من الصحابة أميين، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي، فلما أمن على عبد اللَّه بن عمرو من النسيان وعدم الضبط والغلط، كإن إذنه له استثناء خصه به ﷺ، كما خص به نفراً من أصحابه لأسباب وجيهة تبعاً للظروف والأشخاص.

ولما نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون وأمن اختلاطه بأحاديثه وأقواله ﷺ قال: «قيدوا العلم بالكتابة»[٣]، وعن رافع بن خديج أنه قال: قلت: يا رسول اللَّه إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرج»[٤].

## موقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ من كتابة الحديث:

انقضى عهد الرسول ﷺ والذين كتبوا الحديث من الصحابة كان عددهم قليلاً ولم يتغير الحال كثيرًا في عهد الخلفاء الراشدين، فقد كانت آراء هؤلاء الخلفاء في التشدد في

(١) رواه مسلم.
(٢) جامع بيان العلم: ١/٧٦.
(٣) رواه الحاكم.
(٤) تدريب الراوي: ١٥٠.

عدم كتابة الحديث كما كانت عليها آراؤهم في عصر رسول اللَّه ﷺ، فهذا الخليفة أبو بكر رضي اللَّه عنه يجمع بعض الأحاديث ثم يحرقها[١] وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول اللَّه ﷺ فأشار عليه عامتهم بذلك فلبث عمر شهراً يستخير اللَّه في ذلك شاكاً فيه، ثم أصبح يوماً وقد عزم اللَّه له، فقال: إني كنت قد ذكرت لكم في كتاب السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت، فإن أناس من أهل الكتاب قبلكم، قد كتبوا مع كتاب اللَّه كتبًا، فأكبّوا عليها، وتركوا كتاب اللَّه، وإني واللَّه لا ألبس كتاب اللَّه بشيء أبداً، فترك كتاب السنن[٢] حتى أنه رضي اللَّه عنه حبس ثلاثة من كبار الصحابة لإكثارهم الحديث، وهم ابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو ذر[٣]، ومع هذا فما أن جاور ﷺ الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة رضوان اللَّه عليهم فتمسكوا بسنته ﷺ اتباعًا لأوامر اللَّه تعالى في قوله: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[٤]، واتباعاً لأوامره ﷺ حيث قال: «نضر اللَّه امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع»[٥]، وهكذا أوصى رسول اللَّه ﷺ صحابته تبليغ السنّة إلى من وراءهم، وما كان منهم إلا أن استجابوا وامتثلوا لأوامره ﷺ فأخذوا بسنّته وتمسكوا بها فتفرقوا في الأمصار والأعصار، وبلغوا أمانة الرسول إلى المسلمين وأصبحوا محل عناية التابعين، فأبوا أن يكونوا ذلك الرجل الذي يوشك أن يكون متكئاً على أريكته يُحَدَّثُ بحديث من حديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب اللَّه عز وجل..»[٦]. ومهما يكن من إكثار بعض الصحابة التحديث عن رسول اللَّه فقد كان ذلك قليلاً في عصري الشيخين أبي بكر وعمر ـ كما مر ـ إذ كانت خطتهما حمل المسلمين على التثبت في الحديث من جهة، وحمل المسلمين على العناية بالقرآن أولاً من جهة أخرى[٧]. واستمر الأمر على ذلك، البعض يكتب والبعض لا يكتب حتى عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي اللَّه عنه.

## تفاوت الصحابة في التحديث:

ومع ما قدمنا لك من موقف الصحابة من الكتابة والتدوين، نجد أن الصحابة كانوا

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٥.
(٢) كنز العمال: ٥/ ٢٣٩.
(٣) الإحكام: ٢/ ١٩٣.
(٤) سورة: الحشر، الآية: ٧.
(٥) رواه أبو داود.
(٦) رواه ابن ماجه.
(٧) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ٦٤.

متفاوتين في التحديث عن رسول اللَّه ﷺ كثرةً وقلة، فمن المكثرين تحديثًا أبو هريرة حيث روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل وهو أحفظ الصحابة، ثم عبد اللَّه بن عمر حيث روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثًا، ثم أنس بن مالك حيث روى ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثًا، ثم ابن عباس، حيث روى ألفاً وستمائة وستين حديثًا، ثم جابر بن عبد اللَّه حيث روى ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا، ثم أبو سعيد الخدري سعد بن مالك حيث روى ألفًا ومائة وسبعين حديثًا، ثم عائشة الصديقة أم المؤمنين، روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث، وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء، وإياهم عني من أنشد[1]:

سَبْعٌ مِنَ الصَّحْبِ فَوْقَ الأَلْفِ قَدْ نَقَلُوا ... مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْمُخْتَارِ خَيْرِ مُضَرْ
أَبُو هُرَيْرَةَ، سَعْدٌ، جَابِرٌ، أَنَسٌ ... صِدِّيقَةٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، كَذَا ابْنُ عُمَرْ

وقد اشتهر هؤلاء الصحابة بكثر التحديث عن رسول اللَّه ﷺ إما لقدم صحبتهم له كعبد اللَّه بن مسعود، أو لملازمتهم خدمته كأنس بن مالك، أو لإحاطتهم بأحواله الداخلية كعائشة، أو لعنايتهم بحديثه كعبد اللَّه بن عمر وعبد اللَّه بن عمر وأبي هريرة رغم صغر الأولين وتأخر إسلام الثالث[2].

ومن المقلين في التحديث: الزبير، فروي عن عبد اللَّه بن الزبير أنه قال لأبيه: إني لا أسمعك تحدث عن رسول اللَّه ﷺ كما يحدث فلان وفلان، فقال: أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول: «من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار» أخرجه البخاري، ومنهم أيضًا زيد بن أرقم رضي اللَّه عنه، فكان يقال له: حدِّثنا. فيقول: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول اللَّه شديد، ومنهم أيضًا عمران بن حصين رضي اللَّه عنه، ويقول السائب بن يزيد: صحبت سعد بن مالك ـ أي أبو سعيد الخدري ـ من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ حديثًا واحدًا. ومثلهم أيضًا عثمان وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمٰن بن عوف، وأبي عبيدة بن الجراح، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبي بن كعب، وسعد بن عبادة، وعبادة بن الصامت، وأسيد بن حضير، ومعاذ بن جبل، ونظرائهم.

وهكذا مضى كثير من أصحاب رسول اللَّه ﷺ قبله وبعده بعلمه لم يؤثر عنه شيء،

(١) تدريب الراوي: ٢٥.
(٢) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ٧٤.

ولم يحتج إليه لكثرة أصحاب رسول اللَّه ﷺ، ومنهم من لم يحدث عنه ﷺ شيئًا ولعله أكثر له صحبة ومجالسة وسماعًا من الذي حدث عنه[١].

## رحلة الصحابة ومن بعدهم في طلب الحديث:

الرحلة في طلب الحديث أمر معهود في عهد رسول اللَّه ﷺ، فكان بعضهم يسمع بالرسالة الجديدة، فيسافر إلى رسول اللَّه ﷺ من أجل أن يسمع منه القرآن الكريم، ويتعلم منه تعاليم الإسلام، ومما يتميز به صحابة رسول اللَّه ﷺ كثرة ارتحالهم، وملازمة الأسفار في بَثِّ وتبليغ ما أمروا به من جهة، ومن جهة أخرى للرحلة في طلب الحديث، حتى أصبحوا يقطعون المسافات الطويلة لسماع حديث واحد كان قد بلغهم بطريق الرواة الثقات للتأكد من ضبطه وصحته، أو ليأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة وإن كان صحابياً مثله، كما حصل مع جابر بن عبد اللَّه الأنصاري حيث رحل مسيرة شهر إلى عبد اللَّه بن أُنَيْس في حديث واحد، فقال رضي اللَّه عنه: بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول اللَّه ﷺ فاشتريت بعيرًا، ثم شددت رحلي فسرت إليه شهرًا، حتى قدمت الشام، فإذا عبد اللَّه بن أنيس فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبد اللَّه؟ قلت: نعم. فخرج فاعتنقني فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول اللَّه ﷺ فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه. فقال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «يحشر اللَّه الناس يوم القيامة عراة...» الحديث[٢]، ورحلات الصحابي جابر رضي اللَّه عنه متعددة مشهورة.

وهذا الصحابي الجليل أبو أيوب الأنصاري يرحل في طلب حديث واحد من الحجاز إلى مصر ليصل إلى عقبة بن عامر رضي اللَّه عنهما بسبب حديث يرويه في الستر على المؤمن؛ ليتأكد من صحة ما يحفظه عن الرسول الكريم ﷺ، فعن عطاء بن أبي رباح قال: خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر، يسأله عن حديث سمعه من رسول اللَّه ﷺ، ولم يبق أحد سمعه من رسول اللَّه ﷺ غيره وغير عقبة، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري ـ وهو أمير مصر ـ فأخبره فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه، ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول اللَّه ﷺ، لم يبق أحد سمعه من رسول اللَّه ﷺ غيري وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله،

(١) قواعد التحديث: ٧٢، ٧٣.

(٢) الأدب المفرد: ٣٣٧.

قال: فبعث معه من يدله على منزل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه، فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول اللَّه ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول اللَّه ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة؟ نعم سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «من ستر مؤمناً في الدنيا على خزيةٍ، ستره اللَّه يوم القيامة» فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته، فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر[١].

وهكذا كان الصحابة يشجعون على طلب الحديث والعلم، وعلى الرحلة من أجله، فهذا الإمام الصحابي عبد اللَّه بن مسعود رضي اللَّه عنه يقول: لو أعلم أحداً أعلم بكتاب اللَّه تعالى مني تبلغه الإبل لأتيته[٢]، وكذلك الصحابي الجليل سعيد بن المسيب رضي اللَّه عنه يقول: إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد[٣]، حتى صار الصحابي محط الأنظار من أقرانه الصحابة ومن التابعين رضي اللَّه عنه، وفعلاً كان يرحلون إلى الصحابة ولا يرون أن سفرهم قد ضاع، فعن كثير بن قيس قال: كنت جالسًا عند أبي الدرداء في مسجد دمشق، فأتاه رجل، فقال: يا أبا الدرداء: أتيتك من المدينة، مدينة رسول اللَّه ﷺ لحديث بلغني أنك تحدث به عن النبي ﷺ قال: فما جاء بك تجارة؟ قال: لا. قال: ولا جاء بك غيره؟ قال: لا، قال: فإني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علمًا سهّل اللَّه له طريقًا إلى الجنّة...» الحديث[٤]، حتى أنه يروى عن أبي العالية قوله: كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول اللَّه ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم[٥].

وأخبار العلماء ورحلاتهم كثيرة يضيق المقام بسردها، فيكفي شرفًا لهذه الأمة أن تكون تلك الرحلات عاملاً جليلاً في المحافظة على السنة وجمعها وتدوينها؛ لأن الحديث النبوي الشريف لم يصلنا بشكله الحالي وتصانيفه الكثيرة إلا بعد أن قاسى الصحابة والتابعين ومن تبعهم والعلماء في قطع الفيافي والبعد عن الأهل والأوطان ووقفوا عليه حياتهم. فجزاهم اللَّه تعالى عنا خير الجزاء.

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٨.
(٢) الكناية في علم الرواية: ٤٠٢.
(٣) معرفة علوم الحديث: ٨.
(٤) رواه ابن ماجه.
(٥) الجامع لأخلاق الراوي: ١٦٨.

## تدوين الحديث النبوي الشريف:

بعد أن علمنا أن بعض الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ منهم من دوَّن أحاديثه ﷺ ومنهم من كره التدوين لحديثه ﷺ وخاصة الشيخين رضي اللَّه عنهما وعلمنا أن كراهة التدوين كانت ليضمنوا حفظ المصدر التشريعي الأول ـ أي القرآن الكريم ـ من أن يشوبه أية شائبة، ثم لما زالت هذه الكراهة، ومضى نزول الوحي وانقضى عهد الشيخين قام الصحابة رضوان اللَّه عليهم بالمحافظة على السنّة بدراستها ومذاكراتها وكتابتها وتدوينها أحياناً، واحتاج الناس إلى الصحابة وخاصة صغارهم بعد أن أخذ الكبار يتناقصون يوماً بعد يوم، فاجتهد صغار الصحابة بجمع الحديث وتدوينه والأمر بكتابته، فهذا الحسن بن علي رضي اللَّه عنهما يقول لبنيه وبني أخيه: تعلموا تعلموا، فإنكم صغار قوم اليوم، تكونون كبارهم غداً، فمن لم يحفظ منكم فليكتب[١] وفي رواية: فليكتبه، وليضعه في بيته[٢]. وهذه أم المؤمنين عائشة رضي اللَّه عنها تقول لابن أختها عروة بن الزبير: يا بني، بلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه. فقال لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قال: لا. قالت: لا بأس بذلك[٣]. وهذا معاوية بن أبي سفيان يكتب إلى المغيرة بن شعبة يقول له: اكتب إلي شيء سمعته من رسول اللَّه ﷺ[٤]... وهذا أنس بن مالك رضي اللَّه عنه كان يقول لبنيه: يا بني قيدوا العلم بالكتاب. وكان يملي الحديث[٥] حتى إذا كثر عليه الناس جاء بمجالْ من كتب. فألقاها ثم قال: هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول اللَّه ﷺ[٦].

وانقضى عهد الصحابة رضوان اللَّه عليهم وجاء عهد التابعين، وتلقى هؤلاء ورحمهم اللَّه تعالى علومهم على يدي الصحابة، وخالطوهم وعرفوا كل شيء عنهم، وحملوا الكثير الطيب من حديث رسول اللَّه ﷺ عن طريقهم وعرفوا قد كره هؤلاء الصحابة رضي اللَّه عنهم كتابة الحديث ومتى أباحوه، فقد تأسوا بهم، وهم الرعيل الأول الذ[illegible] نظموا القرآن الكريم والسنّة الشريفة، فمن الطبيعي أن تتفق آراء التابعين وآراء

---

[illegible]روايا: ٢٢٩.

[illegible]ية: ٢٠٥.

(٤) معرفة علوم الحديث: ١٠٠.

(٥) تاريخ بغداد: ٨/ ٥٩.

(٦) تقييد العلم: ٩٥.

الصحابة حول حكم التدوين، فإن الأسباب التي حملت الخلفاء الراشدين والصحابة على الكراهة هي نفسها التي حملت التابعين عليها، فيقف الجميع موقفاً واحداً، ويكرهون الكتابة ما دامت أسباب الكراهة قائمة، ويجمعون على الكتابة وجوازها عند زوال تلك الأسباب، بل إن أكثرهم يحضّ على التدوين ويشجع عليه[١].

وممن امتنع عن الكتابة والتدوين من كبار التابعين: عبيدة بن عمرو السلماني المرادي المتوفى سنة ٧٢ هـ، وإبراهيم بن يزيد التيمي المتوفى سنة ٩٢ هـ، وإبراهيم النخعي المتوفى سنة ٩٦[٢] هـ الذي كره أن تكتب الأحاديث في الكراريس وتُشَبَّه بالمصاحف[٣] وكان يقول: ما كتبت شيئاً قط. حتى أنه منع حماد بن سليمان من كتابة أطراف الأحاديث [٤]، وهذا عامر الشعبي المتوفى سنة ١٠٣ هـ نسمعه يردد عبارته: ما كتبت سوداء في بيضاء ولا سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعيده عليّ [٥] . وهكذا ازدادت كراهة التابعين للكتابة عندما اشتهرت آراؤهم الخاصة بهم، فخشوا من طلابهم أن يدونوا مع الحديث شيئاً من آرائهم فيلتبس الأمر على من بعدهم، كما حصل مع سعيد بن المسيب عندما جاءه رجل فسأله عن شيء فأملاه عليه ثم سأله عن رأيه فأجابه، فكتب الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: أيكتب يا أبا محمد رأيك؟ فقال سعيد للرجل: ناولنيها. فناوله الصحيفة، فخرقها [٦] وما فعله هذا إلا مخافة أن يلتبس بين الحديث ورأيه الذي قد يخطىء فيه فيرجع عنه، كما قال جابر بن زيد عندما قيل له: إنهم يكتبون رأيك قال: تكتبون ما عسى أرجع عنه غداً[٧].

وهكذا يمكن لنا أن نستخلص من هذا العرض أن الكراهة لم تكن لمجرد النهي عن تدوين العلم أو الحديث، بل النهي كان عن تدوين الآراء مع الحديث مخافة الالتباس، وهذا ما يشابه عصر الرعيل الأول رضوان اللّه عليهم عندما خافوا أن يدونوا الحديث مع القرآن الكريم مخافة الالتباس، أو الالتفات إليه دون غيره.

ومع هذا كله نجد بعض التابعين الكرام يهتمون بالكتابة، حتى أن بعضهم كان

---

(١) السنّة قبل التدوين: ٣٢٢.
(٢) راجع في هذا الموضوع جامع بيان العلم: ١/ ٧٦.
(٣) انظر سنن الدارمي.
(٤) طبقات ابن سعد: ١/ ١٩٠.
(٥) رواه الدارمي.
(٦) جامع بيان العلم: ٢/ ١٤٤.
(٧) جامع بيان العلم: ٢/ ٣١.

يحرص على الكتابة حرصاً شديداً فهذا سعيد بن بصير رحمه اللَّه تعالى المتوفى سنة ٩٥ هـ كان يكتب عن ابن عباس، فإذا ما امتلأت صحيفة كتب في نعله حتى يملأها[١]، ولم يكتف بذلك، بل بالغ في الحرص على تدوين الحديث حتى أنه قال مرة: كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس، فكنت أسمع الحديث منهما، فأكتبه على واسطة الرحل حتى أنزل فأكتبه[٢] ولما نشط التدوين وفرق طلاب العلم بين النهي عن كتابة الحديث والنهي عن كتابة الرأي مع الحديث رخص عندئذٍ التابعون لتلامذتهم بتقييد العلم عنهم، وحضّهم على الكتابة، كما رخص سعيد بن المسيب رحمه اللَّه تعالى المتوفى سنة ١٠٥ هـ لعبد الرحمٰن بن حرملة بتدوين العلم حين شكا إليه سوء حفظه[٣] وكذلك فسمع عامراً الشعبي يردد قوله: إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط[٤] وقوله: الكتابة قيد العلم[٥] بعد أن كان يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء، وكذلك قتادة بن دعامة السدوسي رحمه اللَّه تعالى المتوفى سنة ١١٨ هـ لم يتردد في ترخيص التدوين عندما استفتي في الكتابة بقوله: وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب: ﴿**قال علمها عند ربي في كتاب، لا يضل ربي ولا ينسى**﴾[٦] بعد أن كان يكره الكتابة حتى أنه إذا سمع وقع الكتاب أنكره والتمسه بيده'[٧].

وهكذا وصلت فكرة التدوين إلى ذروتها ونشطت كذلك الحركة العلمية وازدادت معها الكتابة والقراءة على العلماء، واستمر الأمر كذلك إلى أن وقعت الفتن والخلافات السياسية والذهبية وانتشر الوضع والكذب في حديث رسول اللَّه ﷺ مما جعل أجلاء التابعين خاصة ومن بعدهم يقاومون حركة الوضع هذه ويضاعفون جهودهم إلى أن دونوا الأحاديث الشريفة مخافة الضياع، وصيانة لها من التزيُّد والنقصان.

وأجمعت الآراء أن أول من كان له فضل التدوين الأول وجمعه في كراريس هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي اللَّه عنه وأرضاه المتوفى سنة ١٠١ هـ حين أمر رسمياً بالشروع في تدوين الحديث بقوله إلى أهل الآفاق: انظروا إلى حديث

(١) تقييد العلم: ١٠٢.
(٢) تقييد العلم: ١٠٣.
(٣) انظر جامع بيان العلم: ١/ ٧٣.
(٤) تقييد العلم: ١٠٠.
(٥) المرجع السابق: ٩٩.
(٦) سورة: طه، الآية ٥٢.
(٧) انظر سنن الدارمي.

رسول اللَّه فاجمعوه[١] مستنداً إلى آراء العلماء وكبار التابعين أمثال ابن شهاب حيث قال: لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثاً، ولا أذنت في كتابته [٢] فكان هذان العاملان من أقوى العوامل التي حفزت همم العلماء إلى خدمة السنّة وتدوين الحديث النبوي الشريف.

وهكذا فإن أَمْرَ الخليفة عمر بن عبد العزيز بالتدوين للأحاديث إنما كان مخافة من دروس العلم وذهاب أهله، فقد أَمَرَ عامله أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم المتوفى سنة: ١١٧ هـ بالمدينة قائلاً له: اكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول اللَّه ﷺ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل غير حديث النبي ﷺ، وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً [٣] وكذلك أمره أن يكتب له العلم من عمرة بنت عبد الرحمٰن المتوفاة سنة ٩٨ هـ. ومن القاسم بن محمد المتوفى سنة: ١٠٧ هـ ـ وكلاهما من تلاميذ أم المؤمنين عائشة رضي اللَّه عنها ـ فكتبه له[٤]، ولكن المنية كانت قد اخترمت الخليفة الراشد قبل أن يبعث بها إليه[٥]. ومع هذا لم يدوِّن أبو بكر بن حزم للخليفة كل ما في المدينة من سنة أو أثر، وإنما فعل هذا الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتوفى سنة: ١٢٤ هـ حيث قال: لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني [٦] فكان أول من دون العلم كما قاله المؤرخون والعلماء[٧].

وهكذا كانت نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني خاتمة حاسمة لما كان من كراهة الكتابة وإباحتها، فدونت السنة في صحف وكراريس ودفاتر، وكثرت الصحف في أيدي طلاب الحديث[٨].

## أول من دوَّن الحديث:

إعلم ـ علمني اللَّه وإياك ـ أنَّ آثارَ النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تَبَعِهم مُدَوَّنة في الجوامع، ولا مرتبة؛ لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في صحيح

(١) فتح الباري: ١/ ٢٠٤.
(٢) تقييد العلم: ١٠٨.
(٣) فتح الباري: ١/ ٢٠٤.
(٤) مقدمة الجرح والتعديل: ٢٠.
(٥) قواعد التحديث: ٧٢.
(٦) توجيه النظر: ٦.
(٧) الرسالة المستطرفة: ٤.
(٨) السنّة قبل التدوين: ٣٣٣.

مسلم، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن الكريم ـ كما مر سابقاً.

وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار ـ كما علمت سابقاً ـ وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداعُ من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار فكان أول من جمع ذلك[١] بمكة: ابن جريج المتوفى سنة: ١٥٠ هـ، وابن إسحاق المتوفى سنة: ١٥١ هـ، وبالمدينة: سعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة: ١٥٦ هـ، والربيع بن صبيح المتوفى سنة: ١٦٠ هـ، والإمام مالك المتوفى سنة: ١٧٩ هـ، وبالبصرة: حماد بن سلمة المتوفى سنة: ١٦٧ هـ، وبالكوفة: سفيان الثوري المتوفى سنة: ١٦١ هـ، وبالشام: أبو عمرو الأوزاعي المتوفى سنة: ١٥٧ هـ، وبواسط: هشيم المتوفى سنة ١٥٤ هـ، وبالري: جرير بن عبد الحميد المتوفى سنة: ١٨٨ هـ، وبخراسان: عبد اللَّه بن المبارك المتوفى سنة: ١٨١ هـ، وباليمن: معمر المتوفى سنة: ١٥٤ هـ، وبمصر: عبد اللَّه بن وهب المتوفى سنة: ١٩٧ هـ، وكذلك فعل شعبة بن الحجاج المتوفى سنة: ١٦٠ هـ، والليث بن سعد المتوفى سنة: ١٧٥ هـ، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة: ١٩٨[٢] هـ [منهج ذوي النظر: ص: ١٨]. والظاهر أن هؤلاء كانوا في عصر واحد وهو القرن الثاني فلا يدرى أي واحد سبق لهذا، ولكن: إن ما ذكر إنما هو بالنسبة للجمع في الأبواب[٣]، فكان صنيعهم هذا هو أن يجمعوا حديث رسول اللَّه ﷺ مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى كبار التابعين مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد، كما يتبين لنا هذا في موطأ الإمام مالك بن أنس رحمه اللَّه تعالى، ففيه ثلاثة آلاف مسألة وسبعمئة حديث[٤].

ثم انقضى القرن الثاني وجاء القرن الثالث وهو عصر أتباع التابعين وأتباعهم، فكان أزهى عصور السنة وأسعدها بتدوين الحديث، واستقراره في تواليف عظيمة خالدة، فقد ابتدأ التأليف في هذا القرن على طريق المسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، وهي مقصورة على السنة النبوية وحدها، وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود سليمان بن الجارود الطيالسي المتوفى سنة: ٢٠٤ هـ ثم تبعه بعض من عاصره من أتباع التابعين

(١) مقدمة فتح الباري: ٤.
(٢) تذكرة الحفاظ: ١/٢٢٩.
(٣) توجيه النظر: ٨.
(٤) الرسالة المستطرفة: ١١.

وأتباعهم، فصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة: ٢١١ هـ وأسد بن موسى الأموي المتوفى سنة: ٢١٢ هـ، وعبيد اللَّه بن موسى العبسي المتوفى سنة: ٢١٣ هـ ومسدد البصري المتوفى سنة: ٢٢٨ هـ، ونعيم بن حمّاد الخزاعي المصري المتوفى سنة: ٢٢٨ هـ، واقتفى الأئمة آثارهم، كأحمد بن حنبل المتوفى سنة: ٢٤١ هـ، وإسحاق بن راهويه المتوفى سنة: ٢٣٨ هـ، وعثمان بن أبـي شيبة المتوفى سنة: ٢٣٩ هـ[1]، وكانت طريقة هؤلاء في التأليف أن يمزجوا فيها الصحيح بغيره ذاكرين طرقاً كثيرة لكل حديث ليتمكن بها جهابذة هذا العلم من معرفة الصحيح من الضعيف، والقوي من المعلول، وهذا لا يتيسر لكل طالب الحديث، إلا إذا كان من أئمة هذا الشأن، ثم جاء بعدهم أئمة رأوا أن يكتبوا في الحديث الصحيح فقط دون ما سواه، وظهرت الكتب الستة في هذا العصر ـ عصر أتباع أتباع التابعين، وكان أول من صنف ذلك إمام المحدثين، ودرة السنة في عصره أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة: ٢٥٦ هـ، ثم تبعه معاصره وتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى سنة: ٢٦١ هـ، فكان لهما الفضل الأول في تمهيد الطريق أمام طالب الحديث ليجد الحديث الصحيح من عناء ولا تعب، ثم تبعهما بعد ذلك كثيرون منهم: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني: المتوفى سنة: ٢٧٥ هـ، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة: ٢٧٩ هـ، وأحمد بن شعيب النسائي الخراساني المتوفى سنة: ٣٠٣ هـ، وأبو عبد اللَّه محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى سنة: ٢٧٣ هـ، وهذه الكتب قد خدمت من قبل العلماء الأفذاذ بالشرح تارة وبالاختصار تارة أخرى.

ثم جاء القرن الرابع فلم يأت رجاله على رجال القرن الثالث شيئاً جديداً إلا يسيراً مما استدركوه عليهم، ومن أشهر الأئمة في هذا العصر الإمام سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة: ٣٦٠ هـ، وعلي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة: ٣٨٥ هـ، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة المتوفى سنة: ٣١١ هـ، ومحمد بن حبان البستي المتوفى سنة: ٣٥٤ هـ، والطحاوي المتوفى سنة: ٣٢١ هـ، ثم لم يكن للعلماء بعد إلا استدراكات على كتب الصحاح، كمستدرك أبـي عبد اللَّه الحاكم النيسابوري المتوفى سنة: ٤٠٥ هـ، ثم جاء بعدهم علماء متأخرون عن عصر الرواية فكان عملهم اختصاراً أو جمعاً للكتب

(١) الرسالة المستطرفة: ٣٦ ـ ٣٧.

الصحيحة، فيجمع أبو عبد اللَّه الحميدي المتوفى سنة: ٤٤٨ هـ الصحيحين عصر ترتيب المسانيد، ثم أبو السعادات مبارك بن الأثير المتوفى سنة: ٦٠٦ هـ، جمع الكتب الستة بترتيب الأبواب، ثم نور الدين الهيثمي المتوفى سنة: ٨٠٧ هـ، ثم أخيراً الإمام السيوطي المتوفى سنة: ٩١١ هـ.

وهكذا مر تدوين الحديث النبوي الشريف بأطوار طويلة وصعبة، ومراحل منتظمة حتى انتهى إلينا محرراً مضبوطاً بهذا الشكل، فجزاهم اللَّه تعالى عنا وعن المسلمين خير الجزاء، وأتمنى أن أكون قد وفقت في عرض هذه الفكرة بعد أن عشت لحظات جميلة عاطفية مع المراحل التي مر بها حديث رسول اللَّه ﷺ حيث بدأ ينتقل من أيادي أمينة موثقة إلى صدر رحب مليء بالمحبة والإخاء والرحمة وكل هذا كان في سبيل اللَّه تعالى ليحظوا برضوانه ويكفيهم شرفاً ورضواناً في اللَّه تعالى أنهم كانوا من العاملين في سنّة رسول اللَّه ﷺ والذي قال: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» فكانت العصور التي مر بها حديث رسول اللَّه ﷺ قبل التدوين وأثنائه وعند انتهائه تقريباً عصوراً مشهوداً لها بالخيرية، وإن أكرمني اللَّه سبحانه وتعالى فإني سأقف حياتي على خدمة السنّة النبوية الشريفة لأتأسى منهم، سائلاً المولى أن يجمعنا على كلمة واحدة تحت راية الإسلام على القرآن الكريم وعلى ما صح عن رسول اللَّه ﷺ إنه قريب مجيب الدعوات، وأخيراً أحمده تعالى كما حمدته في البداية، فهو الموفق والهادي وإليه المصير، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن نهج منهجه إلى يوم الدين آمين.

# الإسناد من الدين

إن عناية الصحابة رضوان اللَّه تعالى عليهم والتابعين ومن بعدهم رحمهم اللَّه تعالى بالحديث الشريف والرحلة في طلبه ـ كما مر سابقاً ـ إنما كان لطلب العلو في الإسناد من جهة أولى، ومن جهة ثانية كان للتأكد من صحة ما سمعوه، وللتثبت من الراوي الذي يروي لهم حديثاً أو واقعة ما ـ كما سيأتي لاحقاً ـ.

ولذلك عني العلماء سابقاً ولاحقاً بالإسناد وعدّوه من الدين، فبذلوا من أجله الدراسات، وأفردوا له التواليف الخاصة به.

ولعل أفضل ما قرأت بهذا الخصوص ما كتبه شيخنا الهمام فضيلة العلاّمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حفظه اللَّه تعالى وأمتعه بعمره، وجعله ذخراً للإسلام والمسلمين في كتابه: «الإسناد من الدين» حيث قال:

لقد أكرم اللَّه تعالى هذه الأمةَ الإسلاميةَ المحمدية، بخصائص كثيرة، ومزايا وفيرة، منها ما يتعلق بذات الشريعة المطهرة، وألوانِ العبادات والمعاملات والطاعات والمثوبات، يُسراً وسهولةً ومضاعفةَ أجر... ومنها ما يتعلّق بخدمةِ الشريعة ونقلها وتبليغها وتدوينها وضبطها وحفظها... وفي كل ناحيةٍ من هاتين الناحيتين خصائصُ غيرُ قليلة[1].

---

(١) انظر ـ إذا شئت ـ خصائصَ الأمة المحمدية في «المواهب اللدنية» للقسطلاني ١: ٤٢٢ ـ ٤٣٣، وقد أوصَلَها إلى ٣٩ خَصِيصة، أو في «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني ٥: ٣٩٨ ـ ٤٧٤.

ومن أهم هذه الخصائص للأمة المحمدية خصيصةُ (الإسناد) في تبليغ الشريعة المطهرة وعلومِها من السلفِ إلى الخلف، فقد كان الإسنادُ الشرطَ الأولَ في كل علم منقول فيها، حتى في الكلمةِ الواحدة، يتلقاها الخالفُ عن السالف، واللاحقُ عن الساق بالإسناد، حتى إذا مَنَّ اللَّه تعالى على الأمة بتثبيت نصوص الشريعة وعلومها، وأصبحت راسخة البنيان، محفوظةً من التغيير والتبديل، تسامَحَ العلماءُ في أمر الإسنادِ، اعتماداً منهم على شيوع التدوين وثبوت معالم الدين.

قال العلماء: (الإسنادُ) هو مصدرٌ من قولك: أسندتُ الحديثَ إلى قائلِه، إذا رفعتَه إليه بذكر ناقِله.

فمثلاً قولُ الإمام أبي عبد اللَّه البخاري رحمه اللَّه تعالى في كتابه الذي سَمَّاه: «الجامعُ المُسْنَدِ الصحيحُ المختَصَرُ من أُمُورِ رسولِ اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه»[1]، في كتاب

(١) هكذا كاملُ اسم «صحيح البخاري» عند غير واحد من العلماء كما يأتي نقلُ عباراتهم، وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص ٦ من الطبعة البولاقية، و ١: ٥ من الطبعة المنيرية، وص ٨ من الطبعة السلفية: «الفصلُ الثاني في بيانِ موضوعِ جامعِه الصحيح والكشفِ عن مَغْزَاهُ فيه: تقرَّر أنه التَزَمَ فيه الصحة، وأنه لا يُورِدُ فيه إلا حديثاً صَحيحاً، هذا أصلُ مَوْضُوعِه، وهو مستفادٌ من تسميتِه إياه: (الجامعُ الصحيحُ المسنَدُ من حديثِ رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه).». انتهى.
وفي الاسم الذي ذكره لصحيح البخاري نظر، فقد قال ابن الصلاح في «مقدمته» في علوم الحديث ص ٢٤ ـ ٢٥، في (النوع الأول: الصحيح)، في الفائدة السادسة: «اسمُهُ الذي سَمَّاهُ ـ البخاريُّ ـ به: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أُمُورِ رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيامه).». وبمثلِه تماماً نَقَل اسمَهُ عن البخاري الحافظُ أبو نصر الكَلَاباذِيُّ في أوائل كتابه «رجال صحيح البخاري» ١: ٢٤. وبمثلِه تماماً سمَّاه الحافظُ ابنُ خَيْر الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ٩٤.
وبمثلِه تماماً أيضاً قال الإمامُ النووي في القطعة التي شَرَحها من «صحيح البخاري» ص ٧، وفي كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» ١: ٧٣، في ترجمة البخاري، قال: «أمَّا اسمُ صحيح البخاري فسمَّاه مؤلِّفُه أبو عبد اللَّه البخاري رحمه اللَّه: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختصَرُ من أمورِ رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيامه).». انتهى. وبمثلِه تماماً سمَّاه الحافظ ابنُ رُشَيْد السَّبْتي الأندلسي في كتابه «إفادة النَّصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» ص ١٦.
وهكذا قال البدرُ العيني في «عمدة القاري» ١: ٥ «سَمَّى البخاريُّ كتابَه: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أمورِ رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيامه).». انتهى. وقد جاء هذا الاسمُ على وجهِ مخطوطتين قديمتين، أوردتُ صورتَهُ فيهما بآخر الكتاب.
فالاسمُ الذي أورده الحافظ ابن حجر فيه قصور، والدِّقَّةُ والتَّمَامُ فيما ذكره الآخرون، فعند الحافظ ابن حجر قُدِّمَ لفظُ (الصحيحُ) على (المسنَدُ)، والأقوَمُ تأخيرُه كما جاء عند الآخرين، ونَقَصَ عنده =

. . . . . .

= لفظُ (المختَصَرُ من أُمورِ رسول اللَّه)، وجاء بدلاً عنه (من حديثِ رسول اللَّه)، وما عندهم أدَقُّ وأشمَلُ.

ومن العَجَبِ كلِّ العَجَب أن هذا الاسم لكتاب «صحيح البخاري»، لم يُثبَت على نسخة من طبعات الكتاب التي وقفتُ عليها، وحَقُّه أن يُثبتَ على وجه كل جزءٍ من أجزائه، ليَدُلَّ على مضمونِهِ بالاسم العَلَمي الذي سَمَّاه به مؤلِّفُهُ رضي اللَّه عنه.

وقُلْ مِثلَ هذا في إثباتِ اسم «صحيح مسلم» عليه، وقد سَمَّاه الحافظ ابن خير الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص٩٨ «المسند الصحيح المختصر من السُّنَن بنقلِ العدلِ عن العدلِ عن رسول اللَّه ﷺ».

وقُلْ مثلَ ذلك في إثبات اسم كتابِ الترمذيِّ عليه، فقد أُثبِتَ على وجهِ المطبوع منه بالقاهرة ثم في بيروت: «صحيحُ الترمذي بشرح الإمام ابن العربي». وهو خطأ، فليس هو مُسمًّىً بالصحيح.

والعَجَبُ أن شيخنا العلاّمة أحمد شاكر رحمه اللَّه تعالى، حينما شَرَح كتاب الترمذي أثبَتَ على وجهه «الجامعُ الصحيحُ، وهو سُنَنُ الترمذي». فالجزءُ الثاني من هذا الاسم: (وهو سُنَنُ الترمذي)، من باب رعايةِ المعنى والمضمونِ للكتابِ فلا مانعَ منه، وقد اشتَهَر به أيضاً كما أشار إليه صاحبُ «كشف الظنون» ١: ٥٥٩، أما الجزءُ الأوَّلُ من هذا الاسم وهو: (الجامعُ الصحيحُ)، فهذا الوصفُ: (الصحيحُ) ما كان ينبغي له إثباتُهُ على وجهِ الكتاب، وقد أثبتَهُ غيرَ مرة: في وجهِ الجزء الأولِ، وفي ص ٩٠ من المقدمة، وفي وجهِ أول الكتاب بعدَ المقدمة، وفي وجه الجزء الثاني من طبعة مصطفى البابي الحلبي.

وتابَعَ شيخُنا في هذا: مَنْ تساهَلَ في إطلاق هذا الوصف على كتاب الترمذي، فقد أطلَق الحاكمُ عليه اسمَ (الجامع الصحيح)، وأطلَق الخطيبُ عليه أيضاً اسمَ (الصحيح)، كما حكاه عنهما الحافظ ابنُ الصلاح في «مقدمته»، في آخر (النوع الثاني: الحسن)، وتعقَّبه بقوله: «وهذا تساهلٌ، لأن فيها ـ أي في الكتب المعدود فيها كتاب الترمذي ـ ما صرحوا بكونه، ضعيفاً أو منكراً أو نحوَ ذلك من أوصاف الضعيف». انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٣: ٢٧٤، في ترجمة الترمذي: «في «الجامع» عِلْمٌ نافعٌ، وفوائدُ غَزِيرة، ورُؤوسُ المسائل، وهو أحَدُ أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديثَ واحية، بعضها موضوع، وكثيرٌ منها في الفضائل». انتهى. وقال الذهبي أيضاً: «انحطَّتْ رُتبةُ جامعِ الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي، لإخراجه حديثَ المَصْلُوب والكَلْبي وأمثالِهما»، نقَلَه السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٩٩، في أواخر الكلام على (الحديث الحسن).

فوَصْفُ «جامع الترمذي» بلفظِ (الصحيح) غيرُ صحيح، فلا يَسُوغ إثباتُه عليه. وسمَّاه الحافظ أبو القاسم الإسْعَرْدِي المتوفى سنة ٦٩٢ رحمه اللَّه تعالى، في جزئه «فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي» ص ٣٨: «المُسْنَد الجامع». انتهى. وهذا لائقٌ به، وسَمَّاه قبلَه الحافظ ابنُ خَيْر الإشبيليُّ المتوفى سنة ٥٧٥ رحمه اللَّه تعالى، في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ١١٧ =

العلم، في (باب إثم من كَذَبَ على النبي ﷺ)[١]:

«حدَّثَنا مكيُّ بن إبراهيم، قال: حدَّثَنا يزيدُ بنُ أبي عُبيد اللَّه ـ وهو مَوْلَى سَلَمَة بن الأكوع ـ، عن سَلَمَة، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: من يَقُلْ عليَّ ما لم أَقُل، فلْيَتبوَّأ مقعدَهُ من النار»: يُسمَّى إسناداً. وذاتُ السلسلةِ التي ذَكَرَ فيها البخاريُّ الرُّوَاةَ تُسمّى (سَنَداً).

وعرَّفوا (الإسناد) بقولهم: هو حِكايةُ طريق متن الحديث. وعرَّفوا (السَّند) بأنه طريقُ متن الحديث. وسُمِّي (سَنَداً) لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغةً، وهو ما استندتَ إليه من جِدارٍ أو غيرِه.

وعلى هذا: فـ (الإسنادُ) هو قولُك أو قولُ البخاري مثلاً: حدَّثَنا فلان، قال: حدثنا فلان... و (السَّنَدُ) هو أولئك الرواةُ الناقلون المذكورون قبل مَتْن الحديث. ومتنُ الحديث هنا قولُه ﷺ: «من يَقُلْ عليَّ ما لم أقل...». والمحدِّثون يستعملون كلاًّ من (السَّنَد) و (الإسناد) في موضعِ الآخر، ويُعرَف المراد بالقرائن.

قال العلاّمة الشيخ طاهر الجزائري رحمه اللَّه تعالى، في «توجيه النظر إلى أصول الأثر»[٢]: «وأما الإسنادُ فقد عرفتَ أنه مصدرُ (أَسنَدَ)، ولذلك لا يُثنَّى ولا يُجمَع، وكثيراً ما يُرادُ به (السّنَدُ) فيُثنى ويُجمَع، تقول: هذا حديثٌ له إسنادان، وهذا حديثٌ له أسانيد. وأما (السَّنَدُ) فيُثنَّى ولا يُجمَع، تقول: هذا حديثٌ له سَنَدان، ولا يقال: هذا حديثٌ له أَسْنَاد بوزن أَوْتَاد، وكأنهم استغنَوْا بجَمْع (الإسناد) بمعنى (السَّنَد) عن جمعه. وقد ذكَرَ بعضُ اللغويين أن (السّنَد) بمعانيه اللغوية لم يُجمَع أيضاً». انتهى[٣].

---

= بقوله: «الجامعُ المختَصَرُ من السُّنَنِ عن رسولِ اللَّه ﷺ ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العَمَلُ». انتهى. وهذا الاسمُ مطابقٌ لمضمونِ الكتاب، ووقفتُ عليه بعينه مُثْبَتاً على مخطوطتين قديمتين، كُتِبَتْ إحداهما قبلَ سنة ٤٨٠، وقبل ولادة ابن خير سنة ٥٠٢، والأخرى في سنة ٥٨٢، وأثبتُّ صورةَ وجههما بآخر الكتاب.

(١) ١: ٢٠١ بشرح «فتح الباري» طبعة السلفية سنة ١٣٨٠.

(٢) ص ٢٥.

(٣) قلتُ: نَفْيُ بعضِ اللغويين جَمْعَ (السَّنَد) بمعانيه اللغوية على (أسناد) مخالِفٌ لما في أمهات كتب اللغة، ففي «الجمهرة» لابن دريد ٢: ٢٦٦ «السَّنَدُ ما قابَلَكَ من الجَبَل مما علا من السَّفْح، والجمعُ أَسْنَاد». وفي «أساس البلاغة» للزمخشري في (سند): «ونزلنا في سَنَدِ الجَبَلِ والوادي، وهو مرتفعٌ =

و (الإسنادُ) خَصِيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمة، لم يُؤتَها أحدٌ من الأمم قبلَها. وهو من الدين بموقع عظيم، روى الحافظُ الخطيبُ البغدادي في «تاريخ

---

= من الأرض في قُبُله، والجمعُ أَسْناد». ومثلُه في «لسان العرب» لابن منظور في (سند)، وزاد عليه قولَهُ: «والجمعُ الأَسْنَادُ، لا يُكَسَّرُ على غير ذلك». انتهى. وهذه النصوصُ هي الأصل للمعنى الاصطلاحي للفظ (السَّنَد).

وجاء في «تهذيب اللغة» للأزهري ٢: ٣٦٤ «قال ابنُ بُزُرْج: السَّنَدُ واحِدُ الأسناد من الثياب، وهي البُرُودُ، وأنشد:

جُبَّـــةُ أَسْنَـــادٍ نَقِـــيٌّ لَـــوْنُهَـــا ... لـم يَضْـرِبِ الخَيَّـاطُ فيهـا بـالإِبَـرْ

قال: وهي الحمراءُ من جِبَابِ البُرُود». انتهى.

وفي هذه النصوص جميعِها جَمْعُ (السَّنَد) لأكثَرَ من معنى من معانيه اللغوية. وتُفيدُ عبارة «تاج العروس» في (سند) أن الذي نَفَى جَمْعَ (سَنَد) بمعَانيه اللغوية هو ابنُ الأعرابي. وقد علمتَ أنَّ نصوصَ كبار اللغويين السابقةَ على خلاف قوله، فلا يُعوَّلُ عليه.

ثم قولُ العلاّمة الجزائري رحمه اللَّه تعالى: (ولا يقال: هذا حديثٌ له أسنادٌ بوزنِ أوْتَاد، وكأنهم استغنوا...) لا يعارضه ما وقع في «ميزان الاعتدال» ٣: ٥١٧ في ترجمة (محمد بن الحسن بن أزهر الدَّغَّاء) من قول الذهبي: «ورأيت له حديثاً أسناده ثقات سواه». وضبط محقق «الميزان» لفظةَ (أَسنادَه) بهمزة فوق الألف وعليها فتحة، وهو ضبط خاطىء والصواب ضبطه بكسر الهمزة.

وجاء في «الميزان» أيضاً في ٤: ١١، في ترجمة (محمد بن القاسم الطايكاني ـ ويقال له الطايقاني أيضاً ـ): «قال عبد اللَّه الأسناد في المُسْنَدِ جَمْعِه، حدثنا أحمد بن محمد...». ولفظة (الأسناد) ضبطها محقق «الميزان» بهمزة فوق الألف.

وفيه تحريفان: تحريف في إثبات لفظ الأسناد بالهمزة فوق الألف، وتحريف أشد في اللفظ نفسه الذي هو (الأسناد) فإنه محرَّف عن: «وقال عبد اللَّه الأُسْتَاذ...» فالأُسْتَاذ هنا لقب لعبد اللَّه، وهو أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن يعقوب البُخَاري السَّبَذْموني المتوفى سنة ٣٤٠، كما ضبطه السمعاني وترجم له في (الأنساب) ١: ١٩٦، في لفظ (الأُسْتَاذ). قال: «الأستاذ بضم الألف وسكون السين المهملة، وفتح التاء ثالث الحروف بعدها الألف، وفي آخرها الذال المعجمة، هذا لقب أبي محمد عبد اللَّه بن محمد بن يعقوب البُخَاري السَّبَذْمُوني...».

ووقع تحريف (الأستاذ) إلى (الإسناد) أيضاً، في «لسان الميزان» من طبعة الهند ٥: ٣٤٣، ومن طبعة دار الفكر ببيروت ٥: ٣٨٧، وهو في مخطوطة «لسان الميزان» عندي المقروءة على المؤلَّف (الأستاذ) واضحاً جلياً.

ولا يعارضه أيضاً ما وقع في «تهذيب التهذيب» ٦: ٤٠٤ في ترجمة (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج): من قول علي بن المديني: «نظرت فإذا الأسنادُ تدور على ستة، فذكرهم...». فإن لفظة (تدور) التي تقتضي قراءة (الأسناد) بفتح الهمزة محرفة عن (يدور) كما جاءت في المصورة من =

بغداد»[١]، في ترجمة (أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الأمين البخاري)، بسندِهِ إلى تلميذِ عبدِ اللَّه بن المبارك: عَبْدَانَ، قال: سمعتُ عبدَ اللَّه بنَ المبارك يقول: الإسنادُ عندي من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء[٢]، ولكن إذا قيل له: من حَدَّثك؟ بَقِي[٣]! قال عَبْدَانُ: ذَكَر ـ أي عبدُ اللَّه بنُ المبارك ـ هَذَا عند ذكرِ الزنادقةِ وما يَضَعُون من الأحاديث». انتهى[٤]. وهذه الكلمة من الإمام عبد اللَّه بن المبارك رضي اللَّه عنه، من

---

= «تهذيب الكمال» للمزي، فتبين أن هذه النصوص التي وقع فيها لفظ (الأسناد) بفتح الهمزة لا يعول عليها لتحريفها كما علمت.

(١) ٦: ١٦٦.

(٢) روايةُ الخطيب: (لولا الإسناد...) بغير واو، وروايةُ مسلم في مقدمة «صحيحه» وروايةُ الحاكم المسوقةُ بعدُ: (ولولا الإسناد...) بإثبات الواو، فأثبتها.

(٣) أي بَقِيَ ساكتاً مُنْقطعاً مُفْحَماً، وسيأتي مزيدُ بيان لمعنى هذه الكلمة في ص ٥٣، وهذا المعنى وَرَدَ عن الإمام سفيان الثوري وغيرِه بأسلوبٍ آخر.
قال الحافظ ابنُ الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث»، في (النوع الستين): «رُوِّينا عن سفيان الثوري أنه قال: لما استَعمَل الرواةُ الكذبَ، استعملنا لهم التاريخ. ورُوِّينا عن حفص بن غِياث أنه قال: إذا اتَّهمْتُم الشيخَ فحاسِبُوهُ بالسِّنِّين. يعني احسبوا سِنَّه وسِنَّ من كَتَب عنه.
وهذا كنحو ما رُوِّيْنَاهُ عن إسماعيل بن عياش، قال: كنتُ بالعراق، فأتاني أهلُ الحديث، فقالوا: ها هنا رجلٌ يُحدِّثُ عن خالد بن مَعْدَان، فأتيتُهُ فقلتُ: أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن مَعْدَان؟ فقال: سنَةَ ثلاثَ عَشْرَة يعني ومِئة، فقلتُ: أنت تزعمُ أنك سمعتَ من خالد بن مَعْدَان بعدَ موتِه بسَبْعِ سنين! قال إسماعيل: مات خالد سنةَ ستٍ ومئة.
ورُوِّينا عن الحاكم أبي عبد اللَّه قال: لمَّا قَدِمَ علينا ـ نيسابور ـ أبو جعفر محمد بن حاتم الكِشِّي، وحدَّثَ عن عَبْد بن حُميد، سألتُه عن مولِدِه، فذكَرَ أنه وُلِدَ سنةَ ستين ومئتين، فقلتُ لأصحابنا: سَمِعَ هذا الشيخُ من عَبْد بن حُمَيد بعدَ موتِه بثلاثَ عَشْرَةَ سنة».

(٤) وقد وقع من الأستاذ أكرم ضياء العمري، في كتاب «بُحوث في تاريخ السنّة المشرفة»، في طبعتيه الأولى والثانية ص ٤٩، عَزْوُ هذه الكلمة إلى (محمد بن سيرين)، وأنها في «صحيح مسلم» ١: ١٥، و «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان ١: ١٨، و «المحدِّث الفاصِل» للرامَهُرْمُزِي ص ٢٠٩.
وهو سهو منه في إسنادها إلى ابن سيرين، وإنما هي لعبد اللَّه بن المبارك، كما جاءت معزوةً إليه في جميع المواضع التي أشار إليها، وقد قلَّده في هذا السهو الأستاذ أبو اليقظان عطية الجُبُوري، في كتابه «مباحث في تدوين السنّة المطهرة» ص ٩٦! وقديماً قالوا قد يُقلِّدُ الساهيَ الساهي، ولو كان (أبو اليقظان).
كما أن الأستاذ أكرم سَهَا أيضاً في عَزْوِهِ إلى ابن سيرين: «بَيْنَنَا وبينَ القوم القوائمُ يعني الإسناد». وهي أيضاً لعبد اللَّه بن المبارك كما في الموضع الذي عزاها إليه في «صحيح مسلم» ١: ١٥.

أفضلِ ما تُشخَّصُ به منزلةُ الإسنادِ في الدين وأبلَغِه.

قال الحاكم أبو عبد اللَّه النيسابوري، في كتابه «معرفة علوم الحديث[١]»، بعدَ ذكرِهِ كلمةَ عبدِ اللَّه بن المبارك «الإسنادُ من الدين وَلَوْلا الإسنادُ. . .»:

«قال أبو عبد اللَّه: فلولا الإسنادُ وطَلَبُ هذه الطائفةِ لَهُ، وكثرةُ مواظبتِهم على حفظِه، لدَرَس مَنَارُ الإسلام، وتمكَّن أهلُ الإلحادِ والبِدَعِ منه، بوَضْعِ الأحاديث، وقَلْبِ الأسانيد، فإنَّ الأخبارَ إذا تعرَّتْ عن وجود الإسنادِ فيها كانت بُتْراً.

كما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباسُ بن محمد الدُّوري، حدثنا أبو بكر بن أبي الأَسْوَد، حدثنا إبراهيمُ أبو إسحاقَ الطَّالقَاني، حدثنا بَقِيَّةُ، حدثنا عُتْبَةُ بن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق بنِ ـ عبد اللَّه بن ـ أبي فَرْوَة ـ أحَدِ الضعفاءِ المتروكين ـ، وعنده الزُّهريُّ، فجَعَل ابنُ أبي فَرُوَة يقول: قال رسول اللَّه ﷺ، قال رسول اللَّه ﷺ، فقال له الزهريُّ: قاتَلَك اللَّه يا ابنَ أبي فَرْوَة! ما أجرأَك على اللَّه؟ لا تُسنِدُ حديثَك! تُحدِّثُنا بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّة![٢]». انتهى.

ورواه من طريقٍ أخرى عن الزهريِّ الحافظُ أبو سَعْد السمعاني في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»[٣]، وجاء فيه بعد قوله (ليس لها خُطُمٌ ولا أزِمَّة): (يعني: الإسناد).

وقد جاء عن ابن المبارك وغيره من الأئمة كلماتٌ كثيرة في تبيين مقام الإسناد، كلُّها تتجه إلى إبراز أهمية (الإسناد)، وفوائِده، ومزاياه، ولزوم العناية به، وأنه من خصائص علوم الإسلام، وفي نقلِ جملةٍ منها هنا استكمالٌ لبيان موضعِ الإسناد من الدين، وإيضاحُ لأثره في تبليغ هذه الشريعة الإسلامية المطهرة وعلومها.

---

(١) ص ٦.

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» في (خطم): «خطامُ البعير أن يؤخَذَ حَبْلٌ من لِيفٍ أو شَعْر أو كَتَّان، فيُجعَلَ في أحَدِ طَرَفَيْه حَلْقَةٌ، ثم يُشَدُّ فيه الطَّرَفُ الآخَرُ حتى يصيرَ كالحَلْقَة، ثم يُقَلَّدَ البعيرُ، ثم يُثْنَى على مَخْطمه ـ أي على أنفه ـ، وأمَّا الذي يُجعَلُ في الأنفِ دقيقاً فهو الزِّمامُ». انتهى. فالخِطَامُ والزِّمامُ كلاهما مما يُقادُ به البَعير.
ووَجْهُ الشَّبَهِ بين الأسانيدِ والخُطُم والأزِمَّة: الضبطُ والتعرُّف، فكما يُضبَطُ سَيْرُ الناقة بحركة زِمامِها، وتَتعرَّفُ من حركتِه وجهةَ سَيْرِها الصحيح المطلوب، كذلك تُتَعرَّفُ الأحاديثُ وتُضْبَطُ برجالِ أسانيدها، وبها يَتميَّزُ صَحيحُها من سَقيمها.

(٣) ص ٦.

قال الإمامُ مالك رحمه اللَّه تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿**وإنه لَذِكْرٌ لَكَ ولِقَوْمِك**﴾[١] هو قولُ الرجل: حدَّثني أبـي عن جَدّي.

وقال عبد اللَّه بن المبارك أيضاً: مَثَلُ الذي يَطْلُبُ أمرَ دينه بلا إسناد، كمثلِ الذي يرتقي السطح بلا سُلّم. وقال أيضاً: بيننا وبين القوم القوائم. يعني بالقوائم: الإسناد، وبالقوم، أهلَ البِدع ومن شاكَلَهم.

وقال سفيان الثوري رحمه اللَّه تعالى: الإسنادُ سِلاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأَيِّ شيء يقاتل؟ وقال أيضاً: الإسنادُ زَيْنُ الحديث، فمن اعتَنَى به فهو السعيد.

«وجاء في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر[٢]، في ترجمة (مُقَاتِل بن سُلَيمان الخُراساني البَلْخي) ثم البصري، صاحب «التفسير»، المتوفى سنة ١٥٠ «قال نُعَيم بن حماد: رأيتُ عند ابن عيينة كتاباً لمُقَاتِل، فقلتُ: يا أبا محمد، تَرْوِي لمُقَاتِلٍ في التفسير؟ قال: لا، ولكن أستدلُّ به وأستعين، وقال ابنُ المبارك لمَّا نَظَرَ إلى شيءٍ من تفسيره: يا لَهُ من علمٍ لو كان له إسناد».

ورَوَى الرَّامَهُرْمُزِيّ في «المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي» [٣] عن شعبة بن الحجاج قولَه: «كلُّ حديثٍ ليس فيه حدَّثَنا أو أخبَرَنا، فهو خَلٌّ وبَقْل»[٤].

وقال الإمام الشافعي رحمه اللَّه تعالى: مثَلُ الذي يَطلبُ الحديث بلا إسناد، كمثل حاطب ليل، يَحمِلُ حُزمةَ حَطبٍ وفيه أَفْعَى وهو لا يدري!. وقال سفيان بن عيينة رحمه اللَّه تعالى: حدَّث الزهريُّ يوماً بحديث، فقلت: هاتِهِ بلا إسناد، فقال الزهري: أترقَى السطح بلا سُلّم؟!

وقال الحافظ بَقِيّةُ بن الوليد الحمصي رحمه اللَّه تعالى: ذاكرتُ حمّادَ بن زيد

---

(١) من سورة الزخرف، الآية ٤٤.

(٢) ١٠: ٢٧٩.

(٣) ص ٥١٧.

(٤) ومثلُه عن شُعبة في «الكامل» لابن عدي ١: ٤٨، و «الكفاية» للخطيب ص ٢٨٣، و «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني ص ٧، ووقع في «جامع الأصول» لابن الأثير ١: ٥٩، بلفظ (فهو خَلٌّ وثفل). وهو تحريف عن (وبَقْل). والمرادُ من قوله (خَلٌّ وبَقْل) أنه رَخِيصٌ لا قيمةَ له ولا يُتعلَّقُ به، لفقدِه الإسناد.

بأَحاديث، فقال: ما أجوَدَها لو كان لها أجنحة، يعني إسناداً، ويُشيرُ بقوله: لو كان لها أجنحة، إلى أنها ساقطةٌ لا ترتفعُ عن الأرض، لعدمِ الإسنادِ فيها. وقال بعضُ العلماء: الأسانيدُ قوائمُ الأحاديث. أي دعائمها التي تَثبُتُ بها.

وقال بعض الحفاظ: مَثَلُ الذي يطلُبُ دِينَه بلا إسناد، مَثَلُ الذي يرتقي السطح بلا سُلّم، فأنَّى يَبلغ السّماء؟! وقال الإمام الأوزاعي رحمه اللَّه تعالى: ما ذهابُ العلم إلا ذهابُ الإسناد. وقال الحافظ يزيد بن زُرَيع رحمه اللَّه تعالى: لكل دِين فُرسان، وفُرسان هذا الدين أصحابُ الأسانيد.

وقال الحافظُ الجَوَّال أبو سَعْد السمعاني رحمه اللَّه تعالى، في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»[1]: «وألفاظُ رسولِ اللَّه ﷺ لا بُدَّ لها من النَّقْل، ولا تُعرَفُ صِحَّتُها إلا بالإسنادِ الصحيح، والصحةُ في الإسنادِ لا تُعرَفُ إلا بروايةِ الثقةِ عن الثقة، والعَدْلِ عن العدل».

ثم ساق بإسناده إلى «زُنَيْج محمدِ بن عَمْرو ـ الرازي شيخ الإمام مسلم وأبي داود وابن ماجه ـ، قال: سمعتُ بَهْزَ بن أَسَدٍ ـ العَمِّي البصري، المتوفى بُعَيْدَ سنة ٢٠٠ رحمه اللَّه تعالى، الحافظَ الثقةَ الثَّبْتَ ـ يقولُ إذا ذُكِرَ له الإسنادُ الصحيحُ: هذه شهاداتُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بعضِهم على بعض، وإذا ذُكِرَ له الإسنادُ فيه شيء، قال: هذا فيه عُهْدَة، ويقولُ لو أنَّ لرجلٍ على رجلٍ عَشَرَةَ دراهم، ثم جَحَدَهُ، لم يَستطع أخْذَها منه إلا بشاهدينِ عَدْلَينِ، فدِيْنُ اللَّه أحقُّ أن يُؤخَذَ فيه بالعُدُول»[2].

وجاء في «تاريخ نيسابور» للحاكم النيسابوري رحمه اللَّه تعالى: عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ـ هو إسحاق بن رَاهُوَيه[3] ـ قال: كان عبد اللَّه بن طاهر ـ أمير خراسان في العصر العباسي توفي سنة ٢٣٠ ـ، إذا سألني عن حديث فذكرتُه له بلا إسناد، سألَني

---

(١) ص ٤ و ٥٥.

(٢) قولُهُ: (فدِيْنُ اللَّه أحقُّ...) بكسر الدال، بعدها ياء مثناة من تحتُ، ثم نون. ويعني بالدِّيْنِ هنا: أحاديثَ النبي ﷺ. ووقع في المطبوع من (أدب الإملاء) ص ٥٥، وفي «المذهب التربوي عند السمعاني» بتحقيق الأستاذ شفيق محمد زيعور ص ١٢٧ (فتبيَّن اللَّه أحق...) وهو تحريف!

(٣) يَنطِقُ المُحدثون لفظَ (راهويه) وأمثاله نحو سيبويه، نفطويه، عمرويه، بضم ما قبل الواو مع سكون الواو، لأثر تناقلوه في ذلك. ويَنطِقُهَا اللغويون والأدباء بفتح ما قبل الواو وفتح الواو أيضاً، تمشياً =

عن إسناده ويقول: روايةُ الحديث بلا إسناد من عَمَلِ الزَّمْنَى ـ أي المَرْضَى ـ! فإنَّ إسناد الحديثِ كرامةٌ من اللَّه لأمَّةِ محمد ﷺ.

وقال الحافظ أبو حاتم الرازي رحمه اللَّه تعالى: لم يكن في أُمَّةٍ من الأمم، منذ خلَقَ اللَّه آدم، أُمناءُ يحفظون آثارَ نبيهم، وأنسابَ سَلَفِهم[1]، إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رَوَوا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟ فقال أبو حاتم: علماؤهم يعرفون الصحيحَ من السّقيم، فروايتُهم ذلك ـ أي الحديثَ الواهيَ ـ للمعرفة، ليَتبيّن لمن بعدهم أنهم ميَّزوا الآثارَ وحفظوها.

وقال الإمام أبو العباس محمد بن عبد الرحمٰن الدَّغُوْلي السَرَخْسِي[2] رحمه اللَّه

---

= مع أصل التركيب لغة، انظر ـ إذا شئت ـ تفصيلَ ذلك فيما علَّقته على «قواعد في علوم الحديث» للعلّامة التهانوي رحمه اللَّه تعالى ص ١٣١، وتمشياً مني مع مذهب المحدثين ـ إذ المقالُ في بعض علومهم ـ شَكَلْتُه كما ينطقه المُحدِّثون هنا وفيما سيأتي، فاعلمه.

(١) وقع في «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني ٥: ٤٥٤، ثم في «الأجوبة الفاضلة» لعبد الحي اللكنوي ص ٢٤ نقلاً عنه هكذا: (... وأنسابَ خلفهم). وهو تحريف، فلذا تركتُه وأثبتُّ الصواب ونبهت إليه.

(٢) هو الحافظ المُحَدِّثُ الفقه أبو العباس محمد بن عبد الرحمٰن بن سابور الدَّغُوْلي السَّرَخْسي توفي سنة ٣٢٥ رحمه اللَّه تعالى، كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي: ٣: ٨٢٣، و «العبر» للذهبي أيضاً ٢: ٢٠٥.

والدَّغُوْلي بفتح الدال المهملة وضَمِّ الغين المعجمة، كما ضبطه الحافظُ السمعاني في «الأنساب» ٥: ٣٥٩، والصلاحُ الصَّفَدِي في «الوافي بالوفَيَات» ٣: ٢٢٦. وقد وقع في مختصر «الأنساب»: «اللُّباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ١: ٤٢١ ضَبْطُهُ هكذا: «الدَّغَولي بفتح الدال المهملة والغين المعجمة». انتهى. وهو خطأ نشأ عن سَقْطِ لفظةِ (وضَمِّ الغين المعجمة)، كما هي عبارة الأصل: «الأنساب». وتبيَّنَ لي أنَّ لفظةَ (وضَمِّ الغينِ المعجمة) ساقطةٌ من الأصل الذي كان بيد الشيخ ابن الأثير رحمه اللَّه تعالى، كما تفيده إشارة محقق طبعة «الأنساب» في حاشيته، وقد بين اصطلاحه وخطته في مقدمة الكتاب ص ٣٦.

وقد تابَعَ ابنَ الأثير على هذا الضبط الخاطىء: العلّامةُ الزُّرْقَاني في «شرح المواهب اللدنية»: ٥: ٤٥٣، والعلّامةُ الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٣٦، ثم تابعتُهُ أنا في ضبطي له في «الأجوبة الفاضلة» للكنوي ص ٢٥، ثم المُعَلِّقُ على «العِبَر» للذهبي ٢: ٢٠٥، ثم محقِّقاً «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي ٣: ٧١ و ١٨٤ و ٣٢٩ و ٣٤٥. والصوابُ فيه الدَّغُوْلِي بفتح الدال وضَمِّ الغين، والواوُ ساكنة، ومما يَشهَدُ لصحة هذا الضبط قولُ أبي عبد اللَّه البَاذِلي الشاعرِ الأديب =

تعالى: سمعت محمد بن حاتم بن المظفَّر[1] يقول: إن اللَّه تعالى قد أكرم هذه الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلِّها قديمها وحديثِها إسناد، وإنما هي صُحف في أيديهم، وقد خَلَطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييزٌ بين ما نزَل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات.

وهذه الأمَّةُ الشريفةُ ـ زادها اللَّه شرفاً بنبيِّها ـ، إنما تَنُصُّ الحديثَ ـ أي تَرويه ـ عن الثقة المعروف في زمانه، المشهورِ بالصدق والأمانة، عن مثلِه، حتى تَتَنَاهَى أخبارُهم، ثم يَبحثون أشدَّ البحث حتى يَعرفوا الأحفظَ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطولَ مُجالسةً لمن فوقه ممن كان أقصَرَ مُجالَسَةً، ثم يكتبون الحديثَ من عشرين وجهاً ـ أي

---

= في أبيات:

إلاَّ سَـرَخْـسَ فـإنَّهـا مَـوْفُـورَةٌ ... مـا دامَ آلُ دَغُـوْلَ فـي أكنـافِهـا

كما ذكره الحافظ ابنُ رُشَيْد ونَقَلَه في كتابه «إفادة النَصِيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» ص ٣٢.

(١) لم أظفر بترجمة (محمد بن حاتم بم المظفر)، فيما رجعتُ إليه من الكتب والمراجع، وهو من أهل القرن الثالث، لأنَّ تلميذَهُ أبا العباس الدَّغُولي توفي سنة ٣٢٥، وأبو العباس هذا، هو (محمد بن عبد الرحمٰن السَّرَخْسي الدَّغُولي)، كان من كبار علماء عصره في الحديث، ومن بيتِ علمٍ كبير بسَرَخْس، وكان شيخَ خراسان في زمانه، فلا يَنقُلُ إلا عن كبيرٍ جليل.

وعبارةُ شيخِه (محمد بن حاتم بن المظفَّر) هنا: تَدُلُّ على علو مقامه في العلم والمعرفة، وأنه من أصحاب البصارة فيه، فلا بُدَّ أنَّ له ترجمةً ذاتَ بالٍ وشأن، ولكني لم أُوفَّق للوصول إليها.

وجاء في «غريب الحديث» للخطابي ١: ٦٢، بعدَ ذكرِ بيتِ شعر للحُطَيْئة: «قال أبو سليمان ـ هو الخطابي ـ: أنشدنِيه بعضُ الأثبات، عن محمد بن حاتم المُظَفَّري، أنشدَنَاهُ الرِّياشيُّ»، وفي ١: ٦٣ «وأخبرني أحمدُ بن إبراهيم بن مالك، نا الدَّغُوْليُّ، نا المُظَفَّريُّ، نا أبو بَهْز بنُ أبي الخطاب السُّلمي»، وفي ٢: ٥٢ «حدَّثَنَاهُ ابنُ مالك، نا الدَّغُوليُّ، نا محمدُ بنُ حاتم المظفَّريُّ، نا مصعَبٌ...»، «حدَّثَنِيه أحمدُ بن مالك، نا الدَّغوليُّ، عن المُظَفَّري، قال: قال ذلك أبو عُبَيْدَة». انتهى.

فهو تلميذُ الرِّياشيِّ اللغوي البصري، المتوفى سنة ٢٥٧، وتلميذُ الزُّبَيريّ المَدَني ثم البغدادي، المتوفى سنة ٢٣٦، فهو من علماء القرن الثالث، وخفاءُ ترجمته على أمثالنا ليس بضارٍّ في علو مقامه، فقد قيل:

ليـــس الخُمـــولُ بعَـــارٍ ... علـــى امْـــرِىءٍ ذي جَـــلَالِ

فليلـــةُ القَـــدْر تَخْفَـــى ... وتلـــك خيـــرُ اللَّيـــالِـــي

طريقاً ـ وأكثر[٧]، حتى يُهذِّبوه من الغَلَط والزَّلل، ويَضْبِطُوا حُروفَه، وَيَعُدُّوه عَدّاً.

---

(١) قال الحافظ الذهبي رحمه اللَّه تعالى في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٤٣٠، في ترجمة الإمام الحافظ شيخ المحدثين (يحيى بن معين) رحمه اللَّه تعالى: «قال يحيى بن معين: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١١: ٢٨٢، في ترجمة (ابن معين) أيضاً: «قال مجاهد بن موسى: كان ابنُ معين يكتُبُ الحديثَ نيفاً وخمسين مرة. وقال عباس الدُّوريُّ عن ابن معين: لو لم نكتُب الحديثَ من ثلاثين وجهاً ما عقلناه».

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١: ٥١٦، وفي «ميزان الاعتدال» ١: ٣٥، في ترجمة الحافظ (إبراهيم بن سعيد الجوهري الطبري ثم البغدادي): «قال عبدُ اللَّه بن جعفر بن خاقان السلمي: سألتُ إبراهيمَ بنَ سعيد عن حديث من (مسند أبي بكر الصديق)، فقال لجاريته: أخرجي لي الجزءَ الثالثَ والعشرين من (مسند أبي بكر)، فقلتُ: لا يَصِحُّ لأبي بكر عِشرون حديثاً، من أين ثلاثةٌ وعشرون جُزْءاً؟ فقال: كلُّ حديثٍ لم يكن عندي من مئةِ وجهٍ ـ أي طريق ـ فأنا فيه يتيم».

وقال الحافظ العراقي رحمه اللَّه تعالى في شرح (ألفيته) في مصطلح الحديث ٢: ٢٣٣ من طبعة المغرب، في باب (آداب طالب الحديث): «روينا عن أبي حاتم الرازي قال: لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ـ أي طريقاً ـ ما عقلناه».

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٩٣٣، في ترجمة الحافظ (حمزة بن محمد المصري الكِنَاني) رحمه اللَّه تعالى: «وقال أبو عُمَر بن عبد البر: سمعتُ عبدَ اللَّه بنَ محمد بن أسد، سمعتُ حمزة الكِنَاني يقول: خَرَّجتُ حديثاً واحداً عن النبي ﷺ من نحوِ مِئتي طريق، فداخَلَني من الفَرَح غيرُ قليل، وأُعجِبتُ بذلك، فرأيتُ يحيى بنَ معين في المنام، فقلتُ: يا أبا زكريا، خَرَّجتُ حديثاً من مِئتي طريق، فسكت عني ساعةً ثم قال: أَخشَى أن يَدخُلَ هذا تحتَ ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾»!

يُشيرُ الإمامُ يحيى بنُ معين رحمه اللَّه تعالى، إلى أنَّ هذا التوسُّعَ في التخريج قليلُ الجَدْوَى، وربما كان مبعثُهُ التفاخرَ والتعاظمَ والزَّهْوَ على الآخَرين، فلا يُستَحسَنُ الدخولُ فيه. وقد عَدَّ الإمامُ الشاطبيُّ هذا العَمَلَ من مُلَح العلم لا من صُلْبه، فما ينبغي إذهابُ الوقتِ والطاقات الأخرى فيه، قال رحمه اللَّه تعالى في «الموافقات» ١: ٧٧ و ٨١ «من العِلْم ما هو من صُلْب العِلْم، ومنه ما هو من مُلَح العِلْم لا من صُلْبه، ومنه ما ليس من صُلْبه، ولا مُلَحه».

ثم قال في التمثيل لما هو من مُلَح العلم: «مِثلُ التأنُّقِ في استخراجِ الحديث من طرقٍ كثيرة، لا على قَصْدِ طلبِ تواتُرِه، بل على أن يُعَدَّ آخِذاً له عن شيوخٍ كثيرة، ومن جهاتٍ شَتَّى، وإن كان راجعاً إلى الآحادِ في الصحابة أو التابعين أو غيرِهم، فالاشتغالُ بهذا من المُلَح لا من صُلْبِ العلم».

ثم أورد الشاطبي حكايةَ حمزة الكناني هذه، وعَقَّبها بقوله: «هذا ما قال ـ أي يحيى بن معين ـ، وهو صحيحٌ في الاعتبار لأنَّ تخريجَهُ من طُرقٍ يسيرة كافٍ في المقصود منه، فصار الزائدُ على ذلك فضلاً».

فهذا من أفضل نِعَمِ اللَّه تعالى على هذه الأمّة، فنَستوزعُ اللَّهَ شُكرَ هذه النعمةِ وغيرِها من نِعَمِه[١]، ونسأَلُه التثبيتَ والتوفيقَ لما يُقرِّبُ إليه، ويُزْلِفُ لديه، ويُمَسِّكُنا بطاعتِه، إنه ولي حميد.

وقال الحافظ الرحَّال المصنِّفُ أبو بكر محمد بن أحمد بن راشد بن مَعْدان الثقفي الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٠٩ رحمه اللَّه تعالى[٢]: بلَغَني أن اللَّه تعالى خَصّ هذه الأُمَّة بثلاثةِ أشياء، لم يُعطِها مَنْ قبلَها من الأُمَم: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ.

وقال الحافظ ابن حزم رحمه اللَّه تعالى في كتابه «الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَلِ»[٣]، ما خُلاصَتُه: «نَقْلُ الثقةِ عن الثقة، حتى يَبلغَ به النبـيَّ ﷺ، مع الاتصال، يُخبِرُ كلُّ واحدٍ منهم باسم الذي أخبره ونَسَبِه، وكلُّهم معروفُ الحالِ والعينِ والعدالةِ

---

(١) وقعت هذه العبارة محرفة، في نسخة الحافظ الزرقاني من كتاب «المواهب اللدنية»، فشرحها تبعاً لتحريفها! فقال رحمه اللَّه تعالى في «شرح المواهب اللدنية» ٥: ٤٥٤ «. . . فنستودعُ اللَّه تعالى شُكرَ هذه النعمةِ وغيرها من نِعَمِه، فإنه إذا استُودعَ شيئاً حَفِظَه». انتهى. وهي تحريف عن (فنستوزعُ)، بالزاي بعد الواو، أي نستلهمُ اللَّهَ شُكرَها. وعلى هذا. فيكون قول الشارح الزرقاني: (فإنه إذا استُودعَ شيئاً حَفِظَه) في غير محله، إذ هو مبني على تحريف الكلمة السابقة.

(٢) هذه العبارة أوردها الحافظ القسطلاني في «المواهب اللدنية» بلفظ «قال أبو بكر محمد بن أحمد: بلغني أن اللَّه خص. . .» فكتب عليها العلامة الزرقاني في «شرح المواهب اللدنية» ٥: ٤٥٥، مُعرِّفاً بأبي بكر محمد بن أحمد ما يلي: «أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور البغدادي، الحافظ الإمام القدوة، كان فاضلاً. . . مات في ثاني ربيع الأولِ سنة تسع وثمانين وأربع مئة». انتهى.

وهذا وَهَمٌ منه رحمه اللَّه تعالى، في تعيين (أبي بكر محمد بن أحمد)، فإنَّ الخطيبَ البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣، رَوَى هذا الخبر بسنده في كتابه «شَرَف أصحاب الحديث» ص ٤٠ عن (أبي بكر محمد بن أحمد). وجاء في سَنَدِه هذا الشيخُ المسمى: شَيْخَ شَيْخِ شيخِه، فهو متوفًّى قبلَ الخطيب بدُهورٍ طويلة. والذي ظهر لي أنه هو: أبو بكرَ محمد بن أحمد بن راشد بن مَعْدان، الثقفي مولاهم، الأصبهاني، ترجَمَ له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٨١٤، ووصفه بالحافظ الرحَّالِ المصنِّف، ثم قال: «وقال أبو الشيخ: هو مُحدِّثٌ ابنُ مُحَدِّث، كثيرُ التصانيف، مات بكِرْمان سنة تسع وثلاث مئة». انتهى.

وقد توقف الصديق العالم التركي الأستاذ الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي، في تحقيقه لكتاب «شَرَف أصحاب الحديث»، في تعيين (أبي بكر محمد بن أحمد)، فبيَّضَ لذكر وفاتِه، ولم يعيِّنَه، ولم يَذكُر تاريخ وفاتِه، وهذا بيانه فيما وصل إليه فهمي، واللَّه أعلم.

(٣) ٢: ٨١ ـ ٨٢.

والزمانِ والمكان: خَصَّ اللَّه به المسلمين دون سائرِ أهلِ المِلَلِ كلِّها، وأبقاه عندهم غضّاً جديداً على قديم الدهور، يَرحَلُ في طَلَبِه إلى الآفاق البعيدة من لا يُحصِي عَددَهم إلا خالِقُهم، ويُواظِبُ على تقييدِهِ من كان الناقلُ قريباً منه.

قد تولَّى اللَّه حِفظَهُ عليهم والحمدُ للَّه رب العالمين، فلا تفوتُهم زَلّةٌ في كلمةٍ فما فوقها، في شيءٍ من النقل إن وقعَتْ لأحدهم، ولا يُمْكِنُ فاسِقاً أن يُقْحِمَ كلمةٍ موضوعةً ولنَّهِ تعالى الشكر [1].

وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يَقْرُبون فيه من

---

( ) نعم وإليك شواهدَ هذا: ذكر الحافظُ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١: ٢٧٣، في ترجمة الحافظ (أبي إسحاق الفَزَاري)، والحافظُ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» ١: ١٥٢ في ترجمته أيضاً، والحافظُ السيوطي في «تاريخ الخلفاء» ص ١٩٤، والعلاّمةُ عليٌّ القاري في «الموضوعات» ص ١٤.

«عن ابن عُلَيَّة وإسحاق بن إبراهيم، قالا: أَخَذ هارونَ الرشيد زنديقاً فأمَرَ بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لم تضربُ عنقي؟ قال: لأُرِيحَ العبادَ منك، فقال: يا أمير المأمنين، أين أنت من أربعةِ آلاف حديث وضعتُها فيكم!! أُحرِّمُ فيها الحلال، وأُحلِّلُ فيها الحرام، ما قال النبي ﷺ منها حرفاً!! فقال له الرشيد: أين أنت يا عَدُوَّ اللَّه من أبي إسحاق الفَزَاري وعبدِ اللَّه بن المبارك!! يَنْخُلانها نخلاً، فيُخرجانها حَرْفاً حرفاً!!». انتهى.

وفي سنة ٤٤٧ في عهد الخليفة العباسي العادل الصالح القائم بأمر اللَّه رحمه اللَّه تعالى، أظهَرَ بعضُ اليهود كتاباً، ادَّعَوْا أنه كتابُ رسول اللَّه ﷺ إلى أهل خَيْبَر (اليهود) بإسقاطِ الجزيةِ عنهم، وفيه شهادةُ بعض الصحابة رضي اللَّه عنهم بذلك، وذكروا أنَّ خَطَّ سيدنا علي رضي اللَّه عنه فيه، وجاؤوا إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي بن الحسن وزير القائم بأمر اللَّه.

فعرضه رئيس الرؤساء على الحافظ الخطيب البغدادي رحمه اللَّه تعالى، فتأمَّلَهُ ثم قال: هذا كذِبٌ مُزَوَّر، فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادةُ مُعاوية رضي اللَّه عنه، وهو إنما أَسلَمَ عامَ فتح مكة ـ وكان فتحُها في سنةِ ثمانٍ من الهجرة، ـ وفَتْحُ خيبر كان في سنةِ سَبْع، وفيه شهادةُ سَعْد بن مُعَاذ رضيَ اللَّه عنه، وهو قد مات يومَ بني قُرَيْظَة قبلَ فتح خيبر بسنتين، فاستَحْسَن ذلك منه رئيسُ الرؤساء واعتَمَدهُ وأمضاه، ورَدَّ اليهودَ شَرَّ رَدٍّ لظهورِ تزويرِ الكتاب.

أي استَدلَّ الخطيبُ رحمه اللَّه تعالى على كذبِ الكتاب، بذكرِهم فيه شهادةَ سَعْدِ بن معاد الذي مات قبل فتح خيبر بسنتين، وذكرِهم فيه شهادةَ معاوية الذي تأَخَّر إسلامُه سنةً عن فتح خيبر، فلم يكن رضي اللَّه عنه حِيْنَ فَتْحِها مُسْلِماً ولا صَحَابِيّاً، فكيف يكونُ شاهداً من الصحابة؟!

والحادثةُ ذكرها من ترجَمَ للخطيب البغدادي مثلُ ياقوت الحَمَوي في «معجم الأدباء» ٤: ١٨، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية» ٣: ١٤، والإمامِ ابن القيم في «المنار المنيف» ص ١٠٥، =

موسى عليه الصلاة والسلام قُرْبَنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثرُ من ثلاثين عصراً، في أزيدَ من ألفٍ وخمسِ مئة عام، وإنما يَبلُغون بالنقل إلى شمعون ونحوِه.

وأما النصارى فليس عندهم من صِفة هذا النقل إلا تحريمُ الطلاق وحدَه فقط، على أنَّ مَخْرَجَه من كذَّاب قد صحَّ كَذِبُه!.. وأما النَّقلُ بالطريق المشتملةِ على كذابٍ أو مجهولِ العين، فكثيرٌ في نقل اليهود والنصارى.

وأما أقوالُ الصحابة والتابعين رضي اللَّه عنهم، فلا يُمكن اليهودَ أن يبلغوا إلى صاحبِ نبـي أصلاً، ولا إلى تابعٍ له، ولا يمكن النصارى أن يَصِلوا إلى أعلى من شمعون وبُولُص». انتهى[1].

وقال الحافظ القاضي أبو بكر بن العربـي رحمه اللَّه تعالى، في كتابه «سِراج المريدين» ونقَلَه عنه شيخنا حافظ المغرب عبد الحي الكَتاني رحمه اللَّه تعالى في كتابه «فهرس الفهارس والأثبات»[2]: «واللَّهُ أكرَمَ هذه الأمةَ بالإسناد، لم يُعطِه لأحدٍ غيرها، فاحْذَرُوا أن تسلكوا مسلكَ اليهودِ والنصارى، فتُحدِّثوا بغير إسناد، فتكونوا سالبين نعمةَ اللَّه عن أنفسكم، مُطَرِّقين للتُّهمةِ إليكم، خافِضين لمنزلتِكم، ومشتركين مع قومٍ لَعَنهم اللَّه وغَضِبَ عليهم، وراكبين لِسَنَنِهم». انتهى.

وقال الحافظ الإمام ابن تيمية رحمه اللَّه تعالى، في «منهاج السنّة النبوية»[3]: «والإسنادُ من خصائص هذه الأُمَّة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من

---

= والحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» ١٢: ١٠١، والسَّخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ١٠، فالحمدُ للَّه الذي أقام في كل عصر: من يحفظُ هذا الدين، من كيدِ الكائدين، ودَسّ المُبْطِلين ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإنا لَهُ لَحَافِظُون﴾.

(١) وقد عَقَد العلاَّمةُ المِحجاجُ النظَّارُ الشيخ رحمةُ اللَّه بنُ خليلِ الرحمٰن الدِّهْلَوي الهندي، المتوفى بمكة سنة ١٣٠٦ رحمه اللَّه تعالى، في كتابه العظيم: «إظهار الحق»، الذي دَوَّنَ فيه مناظراته في الهند لكبير قِسِّيسي النصارى في عصره (فندر): عَقَدَ (الفصلَ الثاني في بيانِ أنَّ أهلَ الكتاب لا يُوجَدُ عندهم سَنَدٌ متصلٌ لكتاب من كتب العَهْد العتيقِ والجديد)، وساق فيه الأدلةَ الناطقةَ بذلك من كتبهم وأقوالهم في ٤٥ صفحة، من ١: ١٠١ ـ ١٤٥ من طبعة قَطَر ذات الجزءين، فانظره.

(٢) ١: ٥٠.

(٣) ٤: ١١ من طبعة بولاق، و ٧: ٣٧ من الطبعة المحققة.

خصائصِ أهلِ السُنَّة، والرافِضَةُ أقَلُّ عنايةً به[١]، إذْ لا يُصَدِّقون إلا بما يُوافِقُ أهواءَهم. وعلامَةُ كذبِهِ ـ أي عندهم ـ أنه يُخالِفُ هَوَاهم! ولهذا قال عبد الرحمٰن بن مَهْدي: أهلُ العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم، وأهلُ البِدع سَلكوا طريقاً أخرى ابتدعوها واعتمدوها، ولا يذكرون الحديثَ، بل ولا القرآنَ في أصولهم إلا للاعتضادِ لا للاعتماد». انتهى.

وقال العلاّمة الشيخ علي القاري رحمه اللَّه تعالى، في كتابه «شَرْحِ شَرْحِ النُّخْبَة»[٢]، «أصلُ الإسناد خَصِيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمّة، وسُنّةٌ بالغةٌ من السنن المؤكّدة، بل من فروضِ الكفاية». انتهى. وقال الحافظُ ابنُ حجر رحمه اللَّه تعالى: «ولكون الإسناد يُعلَم به الحديثُ الموضوعُ من غيره، كانت معرفتُه من فروضِ الكفاية». انتهى[٣].

وقال أستاذُنا المحقِّقُ الإمام، خاتمةُ شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية، شيخ الإسلام مصطفى صبري التُّوْقَادي، المتوفى بالقاهرة سنة ١٣٧٣ رحمه اللَّه تعالى، في كتابه الفَذِّ الفريد الذي وُصِفَ حين صدوره بأنه (كتابُ القَرْنِ الرابعَ عَشَر): «مَوْقِفُ العقل والعِلم والعالَم من رَبِّ العالمين وعبادِهِ المرسَلين»[٤]، وهو يتحدث عن اهتمام المسلمين

---

(١) قلتُ: نعم، هذا الاهتمامُ العظيمُ بالإسناد خاصٌّ بأهل السنّة، ولم يكن لدى الشيعةِ الإمامية اهتمامٌ بالإسناد، لأنهم يقولون: «إنَّ أحاديثَنا كلَّها قطعيةُ الصُّدُور عن المعصوم، وما كان كذلك فلا يَحتاجُ إلى مُلاحظةِ سَنَدِه». نَقَلَهُ عنهم أحَدُ كبار علماءِ الشيعة عبدُ اللَّه المامَقاني، المتوفى سنة ١٣٥١، في كتابه «تنقيح المَقَال في علم الرجال» ١: ١٧٧، ثم نازع هو في قبولِ هذا القول، بوجودِ الحاجة إلى ملاحظة أحوال الرجال.
وجاء في كتاب «تاريخ الإمامية وأسلافِهم من الشيعة» للدكتور عبد اللَّه فياض، في ص ١٤٠ قولُه: «ولمَّا كان الإمامُ معصوماً عند الإمامية، فلا مجالَ للشك فيما يقول». وفي ص ١٥٨ قولُه أيضاً: «إنَّ الاعتقاد بعِصمةِ الأئمةِ جَعَل الأحاديثَ التي تصدُرُ عنهم صحيحةً، دون أن يشترطوا إيصالَ سَنَدِها إلى النبي ﷺ كما هو الحالُ عند أهلِ السُّنَّة».

(٢) ص ١٩٤.

(٣) من «مِرقاة المفاتيح» للعلاّمة علي القاري ١: ٢١٨.

(٤) ٤: ٨٧، وفي كتابه «القولُ الفصلُ بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون» ص ٦٧ من طبعة سنة ١٤٠٧ لدار السلام بالقاهرة، وكتابُهُ هذا هو البابُ الثالث من كتابه «موقف العقل»، طبَعَه على حِدَةٍ لمناسبةٍ اقتَضَتْ التعجلَ بإخراجه.

بحفظ السُّنَّةِ المطهرةِ وضبطِها، والعنايةِ بحراستِها وصِيانتِها بطريق الإسناد، ما يلي:

«الطريقةُ المتبعةُ في الإسلام لتوثيق الأحاديثِ النبوية: أفضَلُ طريقٍ وأعلاها، لا تُدانيها في دِقَّتِها وسُمُوِّها أيُّ طريقةٍ عِلميةٍ غَرْبِيَّةٍ اتُّبِعَتْ في توثيقِ الروايات، ففي «صحيح البخاري» مثلاً: ألفانِ وستُّ مِئةٍ واثنانِ من الأحاديث المُسْنَدَة، سوى المكرَّرة، انتقاها البخاري من مِئةِ ألفِ حديثٍ صحيح يَحفظُها، وفيه قريبٌ من أَلْفَيْ راوٍ، اختارهم من نيِّفٍ وثلاثين ألفاً من الرُّواةِ الثقاتِ الذين يَعرفهم. وكتابُ البخاري، البالغُ أربعَ مجلداتٍ كبيرة، يَبْقَى بعدَ حذفِ أسانيدِهِ على حَجْمِ مجلَّدٍ واحدٍ متوسطِ الحجم.

فهل سمعتُم وسَمِعَتْ الدنيا أن كتابَ تاريخ في هذا الحجم، يُروَى ما فيه سَمَاعاً من ألفَيْ رجلٍ ثقة، يَعرفُهم المؤلفُ وغيرُهُ من أهل العلم، بأسمائهم وأوصافهم، على أن تكون كلُّ جملةٍ معيَّنةٍ من الكتاب، مؤلَّفةً من سطرٍ أو أكثرَ أو أقلَّ تقريباً، سَمِعَها فلان، وهو من فلان، إلى أن اتَّصَل ـ الإسنادُ والسماعُ ـ بالنبـي ﷺ، فيُقامُ لكل سَطْرٍ من سُطورِ الكتابِ تقريباً شهودٌ من الرُّواة يَتحمَّلون مسؤوليةَ روايتِه». انتهى. وهذا شيءٌ لا يُوجَدُ في الدنيا إلا عند المسلمين[٨].

(١) وكان شيخُنا الإمامُ مصطفى رحمه اللَّه تعالى قال قبلَ هذا الكلام، في ص ٥٧ ـ ٥٨ و ٨٧ ما يلي:
«ولا مُغالاةَ أصلاً في نَفْي من يُساوي محمداً ﷺ أو يُدانيه، في كون حياتِه من بعد مبعثِه إلى وفاته ـ ولا سيما أحاديثُهُ مع المناسباتِ الداعيةِ إلى ورودِها ـ مضبوطةً مدوَّنة. ولا نغالي أيضاً إذا قلنا: إنَّ ضبط سُنَّةِ نبـي الإسلام أصحُّ وأثبَتُ من ضبطِ كُتُبِ أهل الكتاب.
فقد أدَّى كمالُ الاعتناءِ الإسلامي بحياة نبينا ﷺ، وتتبُّعِ أقوالِه وأفعاله، إلى الاعتناء بحياة المُتَتَبِّعين أنفسِهم أعني الرُّواةَ عنه، وليس أحَدٌ في الدنيا عُنِيَ في سبيلِ العنايةِ به، بكلِّ من لَقِيَهُ وبكلِّ من رَوَى عنه شيئاً، وبمَنْ رَوَى، عمن رَوَى، عمن رَوَى إلى آخرِه ـ إلا رسولَ اللَّه سيدَنا محمداً ﷺ ـ.
وأُلِّفَ في الصحابة الكُتُب، مثلُ طبقاتِ ابن سعد، وكتاب الصحابة لابن السكن، وكتاب الاستيعاب لابن عبد البر، ومعرفةِ الصحابة للبغوي، وأُسْدِ الغابة لابن الأثير، والإصابةِ لابن حجر، وغيرِها من المؤلفات، ففيها نحو عشرة آلاف صحابـي مع تراجمهم.
ودُرِسَ في كُتبِ أسماء الرجال من التابعين، وتَبَع التابعين، حياةُ نحوِ مئةِ ألف رجل على الأقل، وعلى تخمين العالم الألماني (شبرينجر) خمسُ مِئةِ ألف، فلا أُغالي إذا قلتُ أيضاً: إن كيفية الاعتناءِ بحياة محمد ﷺ معجزةٌ من معجزاتِ الإسلام، قال العالم الألماني المارُّ الذكر في مقدمة كتاب «الإصابة» الذي طُبِعَ في كلكته في الهند وتولَّى تصحيحَه: إن الدنيا لم تر، ولن ترى، أمَّةً مثلَ المسلمين، فقد دُرِسَ بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياةُ نصفِ مليون رجل.
وحَسْبُك أنَّ نَقْدَ الرجال أيْ رجالِ الحديثِ أصبح علماً مدوَّناً في الإسلام، له كتبٌ خاصة =

وقال العلاّمة الشيخ عبد الرحمٰن المُعَلِّمي رحمه اللَّه تعالى في فاتحة كتاب «تقدمة المعرفة للجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم الرازي: «الإنسان يفتقر في دينه ودنياه، إلى معلومات كثيرة، لا سبيلَ له إليها إلا بالأَخبار، وإذْ كان يقَعُ في الأَخبار الحقُّ والباطل، والصدقُ والكذب، والصوابُ والخطأ، فهو مضطرٌ إلى تمييز ذلك.

وقد هيَّأ اللَّه تبارك وتعالى لنا سَلَفَ صِدْق، حَفِظُوا لنا جميعَ ما نحتاجُ إليه من الأَخبار، في تفسيرِ كتابِ ربنا عز وجل، وسُنَّةِ نبينا ﷺ، وآثارِ أصحابِه، وقضايا القُضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغةِ وآدابِها، والشعرِ، والتاريخِ، وغيرِ ذلكَ».

والتزموا وأَلزَمُوا مَنْ بعدَهم سَوْقَ تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوالَ الرُّواةَ التي تُساعِدُ على نقدِ أخبارهم وحَفِظُوها لنا في جملةِ ما حَفِظوا، وتفقَّدوا أحوالَ الرُّواةَ، وفَضَوْا على كل راوٍ بما يستحقُّه، فميَّزوا من يجبُ الاحتجاجُ بخبره ولو انفرد، ومن لا يجبُ الاحتجاجُ به إلا إذا اعتَضَد، ومن لا يُحتَجُّ به ولكن يُستَشْهَد، ومن يُعتَمَدُ عليه في حالٍ دون أخرى، وما دُونَ ذلك من متساهلٍ ومُغَفَّلٍ وكذَّاب.

وعَمَدوا إلى الأَخبار فانتقدوها وفَحَصُوها، وخَلَّصُوا لنا منها ما ضمَّنوه كتبَ الصحيح، وتفقَّدوا الأخبارَ التي ظاهِرُها الصحة، وقد عَرَفوا بسَعَةِ علمِهم ودِقَّةِ فهمِهم:

---

= لا تستوعبها المجلَّدات، نذكرُ منها: «تهذيبَ الكمال» للمزِّي، وعليه كتابُ علاء الدين مُغُلْطَاي في ثلاثة عشر مجلداً، و «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر في اثني عشر مجلداً، و «ميزانَ الاعتدال» للذهبـي، و «لسانَ الميزان» لابن حجر، وغيرَها مما لا يُحصَى.

كان كلُّ هذا التوسُّع في تدقيق أحوال الرجال، للاطِّلاع على منزلةِ رواة الأحاديث في الصدقِ والضبطِ والأمانة، قال العلاّمة الفاضل الشيخ شِبْلي النعماني الهندي في كتابه عن السيرة النبوية:

«إنَّ كل مِلَّةٍ وكلَّ طائفةٍ من معتنقي الأديان، تُقدِّسُ دينَها وتُفضِّلُهُ على دين غيرِها، فلو وجَّهنا سؤالاً عاماً إلى جميع أهلِ الأرض عمن له المَوْجُودِيَّةُ الفائقة من بين مؤسِّسي الأديان، فلا شك أن الأجوبة على هذا السؤال تَرِدُ مختلفةً بعَدَدِ اختلافِ مُرْسِليها في الدين.

ولكن إذا زدنا تفصيلاً وإيضاحاً في لفظ السؤال، فقلنا مثلاً: مَنْ ذا الذي ضَبطَ جميعُ نُصوصِ كتابِهِ المُنْزَل عليه ضبطاً، وثُبِّتَ حَرْفِيّاً بموفَّقِيَّةٍ وصَداقةٍ لم تكونا من حَظِّ الكتبِ المقدَّسة؟

ومن ناحية أخرى: قُيِّدَ ونُقِلَ جميعُ وقائع حياته، وجميعُ أفعاله وأقواله وأسفاره وأخلاقه وعاداته، حتى شَكْلُ لباسِه، وصُورةُ تلبُّسِه، وخُطوط وجهه، وكيفيَّةُ تكلُّمِه ومَشْيِه، وطَرْزُ مُعاشَرَته، وحتى أكلُه وشُربُه ونومُه وتبسُّمُه ومَساعِيهِ بجميع فروعِهِ وتفاصيلِه؟ فالجوابُ ـ لا بُدَّ أن يكون ـ : محمدٌ ﷺ». انتهى باختصار وتصرف يسير.

ما يَدفَعُها عن الصحة، فشَرَحوا عِلَلَها، وبيَّنوا خَلَلَها، وضمَّنوها كتبَ العِلَل.

وحاولوا مع ذلك إماتَةَ الأخبار الكاذبة، فلم يَنقُل أفاضلُهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره، للدلالة على كذبِ راويه أو وَهنِه. ومن تسامَحَ من متأخّريهم فرَوَى كلَّ ما سَمع، فقد بيَّنَ ذلك، وَوَكلَ الناسَ إلى النقدِ الذي قد مُهِّدَتْ قواعدُهُ، ونُصِبَتْ مَعالِمُه، فبِحَقٍّ قال المستشرقُ المحقِّقُ مرجليوث: «لِيَفْتَخِر المسلمون ما شاؤوا بعِلْمِ حديثِهم». انظر «المقالات العلمية» ص ٢٣٤ و ٢٥٣». انتهى.

قال عبد الفتاح: وهذه الكلماتُ وكثيرٌ غيرُها من كلمات الأئمة التي جاءت في الاهتمام بالسَّند أو الإسناد، دَعَتْ المتقدمين من علماء المسمين، أن لا يُعطُوا الاعتبارَ التامَّ للكتاب إلاّ إذا كان راويه الثقةُ الضابطُ العَدْلُ، قد قرأه على مؤلِّفه، أو كان لديه سَنَدٌ متصلٌ بقراءةِ الكتاب وتلقّيه من شيوخِهِ عن شيوخِهم إلى مؤلِّفِه.

أما الكتابُ الذي يَجدُه العالمُ (وِجَادةً)، ولم يَسمعه من مؤلِّفه، ولا له منه إجازة، فهو من باب الخبر المنقطع والمرسَل، كما قرَّره علماءُ المصطلح، وقد مَنَعَ الأخذَ منه معظمُ المحدِّثين والفقهاءِ من المتقدمين، وأجازه المتأخرون بشروطٍ ضيِّقة، لتعذُّرِ شرطِ الراوية في الأعصار المتأخرة. وهذا منهم فيما يُوثَقُ بنسبتِهِ إلى مؤلِّفه، أمّا ما لا يُوثَقُ بنسبته، فلا اعتدادَ به بالاتفاق.

وما هذا كلُّه إلاّ ليكون النقلُ صحيحاً، والتوثُّقُ تاماً، ولتأخُذَ الكلمةُ العلميةُ ثبوتَها وصِحَّتَها، وضَبْطَها وتاريخَها وانتقالَها إلى الأجيال اللاحقة، على أوثقِ طريق.

ولهذا قرَّروا القاعدة المشهورة في أول كتب آداب البحث والمناظرة، وهي: (إن كنتَ ناقلاً فالصِّحَّةُ، أو مُدَّعِياً فالدَّلِيلُ)، أي إن كنتَ ناقلاً لكلامِ خَبَريٍّ فعليك إثباتُ صحتِهِ عن المنقولِ عنه، وإن كنتَ مُدَّعياً دَعْوَى في موضوعٍ مَّا عَقْليٍّ، فعليك إقامةُ الدليل على صحةِ المدَّعى الذي تدَّعِيه.

وهذا الذي عبَّروا عنه بقولهم: (إن كنتَ ناقلاً فالصِّحةُ، أو مُدَّعياً فالدليلُ)، عبَّر عنه الإمامُ الشيخُ ابنُ تيمية رحمه اللَّه تعالى، بقولِه العَذْبِ الجامع البليغ، في كتابه «مقدمة في أصول التفسير»[1]: «العلمُ إمَّا نَقْلٌ مُصَدَّق، وإمَّا استدلالٌ مُحَقَّق». انتهى.

---

(١) ص ٥٥.

ومن هذا الذي تقدَّمَ كلِّهِ تَعلمُ أنَّ الكلمةَ التي يقرأها طالبُ العلم اليومَ في كتب علماء الإسلام، منقولةٌ إليه عن قائلها بأضبطِ طُرقِ النقلِ والأمانة، وبأَدَقِّ العنايةِ والاستيثاق. وهذا مما تميَّزتْ به مؤلَّفاتُ علماءِ الإسلام على مؤلَّفاتِ غيرِهم من الناس.

فقد جعلَ علماؤنا المتقدمون ـ رحمهم اللَّه تعالى وأكرَمَ نُزُلَهم ـ (الإسنادَ) أو (السَّنَدَ) من (سُنَنِ العلم) أياً كان ذلك العلم: دِيناً كعلم التفسير والحديث والفقه والأصول. . . ، أو آلةً لِعلم الدين كعِلم الأدب والتاريخ واللغة والنحو والشعر ونحوِها، أو أسماراً وحِكَماً ونوادرَ وطرائفَ.

فهذا الإمام ابنُ الجوزي رحمه اللَّه تعالى، لمَّا ذَكَر في مقدمة كتابه «أخبار الأذكياء» كلمةَ الخليفةِ المأمونِ العباسيِّ لعَمِّهِ إبراهيمَ بنِ المهدي: «لا شيءَ أطيَبُ من النظر في عقول الرجال»، ساقها بالإسناد، وهي كلمةٌ لطيفةٌ وجيزة، وحِكْمةٌ لا تترتَّبُ عليها مسؤوليةٌ مَّا، فأورَدَها بالإسنادِ على طريقةِ العلماءِ السَّلَف، في الاهتمام بالإسنادِ لكل منقول، ولو كان كلِمةَ حِكمةٍ أو نكتةَ إضحاك أو حكاية سَمَر.

وهذا الطبيبُ النِطَاسِيُّ أبو بكر الرازيُّ محمدُ بنُ زكريا شيخُ الطب في عصره، المتوفى سنة ٣١١، رحمه اللَّه تعالى، أدخَلَ الإسنادَ في بعض منقولاتِهِ في الطب، في كتابه «الحاوي» المطبوع في ثلاث وعشرين مجلداً، فكان من ذلك توثيقٌ وتعريف بمن نَقَل عنهم، وافَقَهم أو خالَفَهم، فأحسَنَ وأفاد[1]. وهكذا دخل الإسنادُ في جملة العلوم، مع أنه ليس بضروري في بعضها.

وقد بيَّن الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ، ما يكونُ الإسنادُ له ضرورياً وشَرْطاً في صحتِهِ، وما يكونُ الإسنادُ له كمالاً وزِينةً في روايتِه، فقال رحمه اللَّه تعالى في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، في (باب القولِ في كَتْبِ الحديثِ على وجهِهِ وعُمومِه)[2]:

---

(١) قال الدكتور صالح أحمد العلي في مقاله «الرواية والأسانيد» ص ٣٣: «فبفضل عناية الرازي بذكر أسانيده في كتاب «الحاوي» العظيم، استطعنا أن نَعرِفَ أسماءَ وآراءَ ومكانَةَ عَدَدٍ كبيرٍ جداً من الأطباءِ الإغْرِيق والسُّرْيان والعرب، ما كنا لنعرفَ عن آرائهم، أو حتى أسمائهم لو لم يذكرهم الرازيُّ في أسانيده. انظر في ذلك «تاريخ الطب الإسلامي» لأولمان بالألمانية، و «تاريخ المؤلفات العربية» للأستاذ فؤاد سزكين ج ٣».

(٢) ٢: ١٨٢، ١٨٩ ـ ٢١٥ من الطبعة التي حقَّقها الدكتور الشيخ محمود طحان.

«والحديثُ يشتمِلُ على المسنَدِ، والموقوفِ، والمرسَلِ، والمقطوعِ، والقويِّ، والضعيفِ، والصحيحِ، والسقيمِ، وغير ذلك من الأوصافِ المختلِفة، والنعوتِ المتغايرة، وفي كَتْبِ الكل فائدةٌ نحن نشيرُ إليها، ونذكُرُها على التفصيل للأنواعِ التي وصفناها وغيرِها مما لم نَصِفه».

ثم قال: «الأحاديثُ المسنَداتُ إلى النبي ﷺ: هي أصلُ الشريعة، ومنها تُستفادُ الأحكام، وما اتَّصَل منها سَنَدُهُ، وثَبَتَتْ عدالةُ رجالِه، فلا خلافَ بين العلماء أن قبولَهُ واجب، والعملَ به لازم، والرادَّ له آثم».

ثم أَخَذ في الكلام على «الأحاديث الموقوفات على الصحابة، والمقاطيع: الموقوفاتِ على التابعين، وأحاديثِ الضِّعَاف ومَنْ لا يُعتمَدُ على روايته، وكَتْبِ أحاديث التفسير، وكَتْبِ أحاديث المغازي، وكَتْبِ أحاديث حروف القراءات، وكَتْبِ أشعارِ المتقدمين، وكَتْبِ التواريخ، وكَتْبِ كلام الحُفَّاظ في الجرح والتعديل، وكَتْبِ الأحاديثِ المُعَادَة، وكَتْبِ الطُّرُقِ المختلِفة».

ثم قال: «كلُّ ما تقدَّم ذكرُهُ يَفتقِرُ كَتْبُهُ إلى الإسناد، فلو أُسْقِطَتْ أسانيدُه واقتُصِرَ على ألفاظِهِ فَسَد أمرُه، ولم يَثبُت حكمُه، لأن الأسانيدَ المتصلةَ شرطٌ في صحتِهِ ولزومِ العمل به. . . ، وأمَّا أخبارُ الصالحين، وحكاياتُ الزهادِ والمتعبِّدين، ومواعظُ البلغاء، وحِكَمُ الأدباء، فالأسانيدُ فيها زِينةٌ لها، وليست شرطاً في تأدِيَتِها».

ثم ساق بسنده إلى يوسف بن الحسن الرازي قال: إسنادُ الحكمةِ وجودُها. ثم أسنَدَ إلى سعيد بن يعقوب قال: سمعتُ ابنَ المبارك ـ وسألناهُ قلنا: نجدُ المواعظَ في الكُتُبِ فننظرُ فيها؟ ـ قال: لا بأسَ، وإن وجدتَ على الحائطِ موعظةً فانظر فيها تتَّعِظ، قيل له: فالفقه؟ قال: لا يستقيمُ إلا بالسماع.

ثم ساق بسنده إلى محمد بن عبد الخالق قال: كنتُ جالساً عند يزيدَ بن هارون، وخراسانيٌّ يكتبُ الكلامَ ولا يكتبُ الإسنادَ، فقلتُ له: ما لك لا تكتبُ الإسنادَ؟ فقال ـ بالفارسية ما معناه بالعربية ـ : أنا لِبَيْتٍ أُريدُهُ لا للسُّوْق ـ يعني للعَملِ لا للرواية ـ.

وعلَّق عليه الحافظ الخطيب بقوله: «إن كان الذي كتبه الخراساني من أخبار الزهد والرقائق، وحكاياتِ الترغيبِ والترهيبِ والمواعظ، فلا بأسَ بما فَعَل، وإن كان ذلك من

أحاديث الأحكام، وله تعلُّقٌ بالحلال والحرام، فقد أخطأ في إسقاطِ أسانيدِه، لأنها هي الطريقُ إلى تبيُّنِه، فكان يَلزمُه السؤالُ عن أمْرِهِ والبحثُ عن صحتِه.

وعلى كل حال: فإنَّ كَتْبَ الإسنادِ أولى، سواءٌ كان الحديثُ متعلِّقاً بالأحكام أو بغيرها». ثم رَوَى بسنده «عن أبان بن تَغْلِب قال: الإسنادُ في الحديث كالعَلَم في الثوب». انتهى.

ولِتعرفَ منزلةَ (الإسناد) عند المتقدمين في كل ذلك، خُذْ هذا الخبرَ الصغير: جاء في «تاج العروس شرح القاموس» للعلاّمة المرتضى الزَّبيدي رحمه اللَّه تعالى، في مادة (نوف)[1]، عند تفسير كلمة (النَّوْف) ما نصُّه: «قال الأزهري: قرأتُ في كتابٍ نُسِبَ إلى المؤرِّخ ـ السُّدوسي ـ غير مسموع: لا أدري ما صِحةُ النَّوْف؟». انتهى. فترَى في هذا النص مَبْلَغَ حِرصِ المتقدمين ـ لشدة تحريهم في طلب الصواب والحق ـ أن لا يُدوِّنوا اللغة إلا بالرواية والأسانيد الصحيحة، كالشريعة المطهرة والسُّنَّةِ المشرَّفة.

فمن أجلِ نقلِ كلمةٍ واحدة من كتاب، قد تكون تلك الكلمةُ من أصدق الثابت المنقول عن قائلها، جعلَ الأزهريُّ رحمه اللَّه تعالى يتَحفَّظُ من إسنادها إلى قائلها، إذ لم يكن على الكتاب ـ أي النسخةِ التي وقعَتْ إليه ـ إثباتُ السمَاع لذلك الكتابِ من مؤلِّفه أو مَنْ تلقَّى عنه. و (السَّمَاعُ) من (الإسناد).

إنَّ هذا الموقفَ الدقيق ـ وأمثالُه كثيرٌ جداً ـ ليدل كلَّ الدلالة على موقع (الإسناد) و (السماع) في كتابٍ من كتبِ اللغة عند أولئك المتقدمين رحمهم اللَّه تعالى، فكيف لشأنُ بكتب التفسير والحديث والفقه ونحوِها؟

وخُذ نصَّاً آخَرَ عن الإمام ابن جرير الطبري، لترَى فيه نموذجاً من اهتمامِ السلفِ بالإسناد في التفسير ولو للكلمةِ الواحدة، كلفظةِ (الحِين) مثلاً:

جاء في تفسير الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري[1]، من تفسير سورة البقرة ما يلي:

«القولُ في تأويل قولِهِ تعالى: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾[2]، قال أبو جعفر: اختلَفَ أهلُ

---

(١) ٦: ٢٦٢.

(١) ١: ٥٣٩.

(٢) من سورة البقرة، الآية ٣٦.

التأويل في تأويلِ ذلك، فقال بعضُهم: ولكم فيها بَلاغٌ إلى الموت، ذِكْرُ من قال ذلك:

حدَّثني موسى بنُ هارون، قال: حدثنا عَمْرُو بن حَمَّاد، قال: حدثنا أسْبَاط، عن السُّدِّي، في قولِهِ: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: يقول: بَلاغٌ إلى الموت.

وحدَّثني يونسُ، قال: أخبرنا ابنُ وهب، قال: حدثنا عبد الرحمٰن بن مَهْدي، عن إسرائيل، عن إسماعيل السُّدِّي، قال: حدثني من سَمِعَ ابنَ عباس: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: الحَيَاة.

حدَّثني المُثنَّى بنُ إبراهيم، قال: حدثنا أبو حُذَيْفَة، قال: حدثنا شِبْل، عن ابن أبـي نَجِيح، عن مجاهد: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: إلى يومِ القيامة، إلى انقطاعِ الدنيا.

وقال آخَرُون: ﴿إلى حِين﴾ قال: إلى أَجَل. ذِكْرُ من قال ذلك:

حُدِّثتُ عن عَمَّارِ بن الحَسَن، قال: حدَّثنا عبد اللَّه بن أبـي جعفر، عن أبيه، عن الربيع: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: إلى أَجَل». انتهى كلامُ الإمام ابن جرير رحمه اللَّه تعالى.

فانظر كيف تراه ساقَ من أجلِ الكلمةِ الواحدة: السطرينِ والثلاثةَ من الإسناد، ليُورِدَ الكلمةَ مَوْرِدَها عن قائلِها، فقد كان السندُ عندهم عُمدةَ الكلام وطريقَ النقلِ والقبولِ إذا صَحَّ المنقول.

وبهذا المثالِ وأمثالِهِ تتضحُ لك قيمةُ الإسنادِ عند الأسلاف، وقيمةُ التوثُّقِ عند المسلمين في الكلمةِ الواحدةِ تفسيراً، أو نَقْلاً عن الرسول الكريم ﷺ، أو عن عالمٍ من المسلمين، أو عن أديب، أو عن شاعر، أو شارِدٍ أو كافر، فلا بُدَّ في الكلمة المنقولةِ من الإسنادِ الصحيح، لتأخُذَ حكمَها وموضعَها المرسوم.

وإليك خبراً آخرَ من «تاريخ مدينة دمشق» للمحدِّث المؤرِّخ الحافظِ ابن عساكر رحمه اللَّه تعالى، في (ترجمة الإمام محمد بن شهاب الزهري)، في طبعتها المستقلة[1]، فقد ساق كلَّ هذه الأسطُرِ التالية ليَذكُرَ بعدَها أنَّ (كُنْيَةَ) محمد بن شهاب (أبو بكر)، قال:

«حدثنا أبو بكر يحيى بن إبراهيم، أخبرنا نعمةُ اللَّه بن محمد، حدثنا أحمد بن

(١) ص ٣٧.

**محمد بن عبد اللَّه، حدثنا محمد بن أحمد بن سليمان، أخبرنا سفيان بن محمد بن سفيان، حدثني الحسن بن سفيان، حدثنا محمد بن علي، عن محمد بن إسحاق، قال: سمعتُ أبا عُمَر الضريرَ يقول: محمدُ بن شهاب: أبو بكر».**

وهذا خبرٌ آخَرُ في تأكيد قيمةِ الإسنادِ والسماع، وأنَّ الثقة إذا حدَّثَ من كتابٍ ليس عليه سَمَاعُهُ ـ وإن كان قد تلقَّاه من شيخه ـ كان ذلك مَغْمَزاً وخَرْماً في شأنه.

قال الحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[1]، في ترجمة الحافظ الثقة الثَّبْتِ الحُجَّةِ المتيقظِ الراويةِ المعمَّر (أبـي عُمَر محمد بن العباس الخزَّاز المعروف بابن حَيُّوْيَهْ) البغدادي، المولود سنة ٢٩٥، والمتوفى سنة ٣٨٢ ببغداد:

«حدَّثَني الأزهريُّ قال: كان أبو عُمَر بن حَيُّوْيَهْ مكثراً ـ من الرواية ـ، وكان فيه تسامح، ربما أراد أن يَقرأ شيئاً، ولا يَقرُبُ أصلُه منه، فيَقرأَهُ من كتابِ أبـي الحسن بن الرزَّاز، لثقتِهِ بذلك الكتاب، وإن لم يكن فيه سَمَاعُه، وكان مع ذلك ثقةً.

سمعتُ العتيقيَّ ذكَرَ ابنَ حَيُّوْيَهُ، فأَثنَى عليه ثناء حسناً، وذكَرَه ذكراً جميلاً، وبالَغَ في ذلك، وقال: كان ثقةً صالحاً دَيِّناً ذا مُرُوءة». انتهى.

والشاهدُ في هذا الخبر أن هذا الحافظ الثقة الحجة المتيقظ... ، لمَّا قرأ من كتابِ لثقةٍ ضابطٍ (لم يكن فيه سَمَاعُه)، عُدَّ متسامِحاً! وأُخِذَ ذلك عليه، واقتضَى أن يُذَكَّرَ مَغْمَزاً في ترجمتِهِ وتاريخ حياتِهِ العلمية، وفي هذا دلالةٌ بالغةٌ على مَوقعِ الإسنادِ عند العلماءِ المتقدمين رحمهم اللَّه تعالى.

قال الإمام الشاطبـي رحمه اللَّه تعالى، في كتابه «الاعتصام»[2]، في الفصل الأول من (الباب الرابع): «جعلوا الإسنادَ من الدِّين، ولا يَعْنُون: (حدَّثني فلان عن فلان) مُجرَّداً، بل يريدون ذلك لما تضمَّنَهُ من معرفةِ الرجالِ الذين يُحدَّثُ عنهم، حتى لا يُسنَدَ عن مجهولٍ ولا مجروحٍ ولا مُتَّهَم، إلَّا عمن تَحصُلُ الثقةُ بروايته، لأنَّ رُوحَ المسألةِ أن يَغلِبَ على الظنِّ من غيرِ رِيبةٍ ـ أي شَكٍّ ـ أنَّ ذلك الحديثَ قد قاله النبـي ﷺ، لنعتَمِدَ عليه في الشريعة، ونُسنِدَ إليه الأحكام». انتهى.

وقد عاب الإمامُ أبو منصور الأزهري الهَرَويُّ اللغوي، محمدُ بنُ أحمد المولود

---

(١) ٣: ١٢٢.

(٢) ١: ٢٢٥.

سنة ٢٨٢، والمتوفى سنة ٣٧٠ رحمه اللَّه تعالى، على من ألَّف الكتبَ في اللغة، وأسنَدَ فيها إلى العلماء من غير سماع منهم، وإنما أَخَذَ من كتبهم وصُحُفِهم، ورَدَّ عليه وحذَّرَ من الأخذِ عنه، ووَصَفَهُ بأنه صَحَفيٌّ، وقال: «من كان رأسُ مالِهِ صُحُفاً فإنه يُصحِّفُ فيُكثِرُ! وذلك أنه يُخبِرُ عن كتبٍ لم يَسمعها، ودفاترَ لا يَدري أصحيحٌ ما كُتِبَ فيها أم لا؟!... فقد أقَرَّ أنه صَحَفيٌّ لا روايةَ له ولا مُشاهَدة، ودَلَّ تصحيفُهُ وخطؤُهُ على أنه لا معرفةَ له ولا حِفظ». انتهى. ويعني أنَّ هذا كافٍ لإهمالِ كتابِهِ، لفقدِ السماعِ والمشافهةِ للشيوخ المعتَمدِين.

قال رحمه اللَّه تعالى، في مقدمة كتابه «تهذيب اللغة»[1]، بعدَ أن ذكَرَ (الأئمةَ الذين اعتَمَد عليهم في جَمْع هذا الكتاب)، وترجمَ لهم، وساق أسانيدَهُ إليهم[2]، قال ما يلي:

«وإذْ فَرَغنا من ذكرِ الأَثباتِ المتقِنين، والثقاتِ المبرِّزين من اللغويين، وتسميتِهم طبقةً طبقة، إعلاماً لمن غَبِيَ عليه مكانُهم من المعرفة، كي يعتمدوهم فيما يجدون لهم من المؤلَّفات المرويةِ عنهم، فلنذكر بعَقِبَ ذكرِهم: أقواماً اتَّسَمُوا بسِمَةِ المعرفة وعلم اللغة، وألَّفوا كتباً أودَعُوها الصحيحَ والسقيم، وحشَوْها بالمُزَالِ المُفْسَد، والمصحَّفِ المغيَّر، الذي لا يَتميَّزُ ما يَصحُّ منه إلا عند النُّقَّابِ ـ هو العلّامةُ البحَّاثةُ الفَطن ـ المبرِّزُ، والعالِمِ الفطِن، لنُحذِّر الأغمارَ اعتمادَ ما دوَّنوا، والاستنامةَ إلى ما ألَّفوا».

ثم قال[3]: «وممن ألَّف وجمَعَ من الخرسانيين في عصرنا هذا، فصحَّفَ وغيَّر، وأزال العربيةَ عن وجوهها: رجلان، أحدُهما يُسمَّى: أحمد بن محمد البُسْتي، ويُعرَف بالخارْزَنْجي ـ توفي سنة ٣٤٨ ـ، والآخَرُ يُكنَى أبا الأزهر البُخَاريَّ.

فأما البُسْتي فإنه ألَّف كتاباً سمَّاه «التكملة»، أوماً إلى أنه كمَّل بكتابه «كتابَ العين» المنسوبَ إلى الخليل بن أحمد. وأما البخاري فإنَّه سَمَّى كتابه «الحصائل»، وأعاره هذا الاسم لأنه قَصَد قَصْدَ تحصيل ما أغفله الخليل.

ونظرتُ في أول كتاب البُسْتي، فرأيتُه أثبَتَ في صدره الكتبَ المؤلَّفةَ التي استَخرج كتابَه منها، فعدَّدها وقال: منها للأصمعي...». ـ وساقها الأزهري ثم قال ـ:

(١) ١: ٢٨ و ٣٢ ـ ٣٤.

(٢) من ص ٨ حتى ص ٢٢.

(٣) في ص ٣٢.

«قال أحمد بن محمد البُسْتي: استَخرجتُ ما وضعتُه في كتابي من هذه الكتب، ثم قال: ولعلَّ بعضَ الناس يبتغي العنَتَ بتهجينه والقدحَ فيه، لأني أسندتُ ما فيه إلى هؤلاء العلماءِ من غير سماع.

قال: وإنما إخباري عنهم إخبارٌ من صُحُفهم، ولا يُزري ذلك على من عَرَف الغَثَّ من السَّمين، وميَّز بين الصحيح والسقيم، وقد فعَلَ مثلَ ذلك أبو تُراب صاحبُ كتاب «الاعتقاب»، فإنه رَوَى عن الخليل بن أحمد، وأبي عَمْرو بن العلاء، والكسائي، وبينه وبين هؤلاء فترة، وكذلك القُتَيبيُّ رَوَى عن سيبويه، والأصمعي، وأبي عَمْرو، وهو لم يَرَ منهم أحداً.

قلتُ أنا ـ القائل الأزهري ـ: قد اعتَرَف البُسْتي بأنه لا سماعَ له في شيء من هذه الكتب، وأنه نَقَل ما نَقَل إلى كتابه من صُحُفهم، واعتَلَّ بأنه لا يُزري ذلك بمن عَرَف الغَثَّ من السَّمين.

وليس كما قال! لأنه اعتَرَف بأنه صَحَفي، والصَّحَفي إذا كان رأسُ ماله صُحُفاً قرأها، فإنه يُصحِّف فيُكثِر، وذلك أنه يُخبِرُ عن كُتبٍ لم يَسمعها، ودفاترَ لا يَدري أصحيحٌ ما كُتِبَ فيها أم لا؟ وإنَّ أكثر ما قرأنا من الصُّحف التي لم تُضبَط بالنَّقْط الصحيحِ ـ أي بالشَّكْل ـ، ولم يَتولَّ تصحيحَها أهلُ المعرفة: لَسَقِيمةٌ لا يَعتمدُها إلا جاهل.

وأما قولُه: إنَّ غيرَه من المصنِّفين، رَوَوْا في كتبهم عمن لم يَسمعوا منه، مثلَ أبي تُراب، والقُتَيبي، فليس روايةُ هذين الرجلين عمن لم يَرياه حُجَّةً له، لأنهما وإن كانا لم يَسمعا من كل من رَوَيا عنه، فقد سَمِعا من جماعةِ الثقاتِ المأمونين.

فأما أبو تراب فإنه شاهَدَ أبا سعيد الضَّريرَ سنين كثيرة، وسَمِعَ منه كتباً جَمَّة، ثم رحَلَ إلى هَرَاةَ فسَمِعَ من شِمْرٍ بعضَ كتبه. هذا سوى ما سَمِعَ من الأعراب الفصحاء لفظاً، وحَفِظه من أفواهِهم خِطاباً، فإذا ذكَرَ رجلاً لم يَرَه ولم يَسمع منه سُومِحَ فيه، وقيل: لعلَّه حَفِظَ ما رأى له في الكتب من جهة سماعٍ ثَبتَ له، فصار قولُ من لم يَرَه تأييداً لما كان سَمِعَه من غيره، كما يَفعلُ علماءُ المحدِّثين، فإنهم إذا صحَّ لهم في الباب حديثٌ رواه لهم الثقاتُ عن الثقات، أثبتوه واعتمدوا عليه، ثم ألحقوا به ما يؤيده من الأخبار التي أخذوها إجازةً.

وأما القُتَيبي فإنه رجلٌ سَمِعَ من أبي حاتم السِّجْزِيّ كتبَه، ومن الرِّيَاشي سَمِعَ فوائدَ جمَّة، وكانا من المعرفة والإتقان بحيث تُثْنَى بهما الخناصر ـ يقال: فلان تُثْنَى به الخَنَاصر أي تَبتدىءُ به عَدّاً إذا ذُكِرَ أشكالُه ـ، وسَمِعَ من أبي سعيد الضرير، وسَمِعَ كتب أبي عُبَيد، وسَمِعَ من ابن أخي الأصمعي، وهما من الشُّهرةِ وذهابِ الصيتِ والتأليفِ الحسَن، بحيث يُعْفَى لهما عن خَطِيئةِ غَلَط، ونَبْذِ زَلَّةٍ تقع في كتبهما، ولا يُلحَقُ بهما رجلٌ من أصحابِ الزوايا لا يُعرَفُ إلا بقَريتِه، ولا يُوثَقُ بصدقِهِ ومعرفتِه، ونقلِهِ الغريبَ الوحشيَّ من نسخةٍ إلى نسخة، ولعل النُّسَخَ التي نَقَل عنها ما نَسَخ كانت سقيمة.

والذي ادَّعاه البُشْتي من تمييزِه بين الصحيح والسقيم، ومعرفتِه الغَثَّ من السَّمين: دعوى! وبعضُ ما قرأتُ من أول كتابه دلَّ على ضِدِّ دعواه، وأنا ذاكرٌ لك حروفاً صحَّفها، وحروفاً أخطأ في تفسيرها، من أوراقٍ يسيرة كنتُ تصفَّحتُها من كتابه، لأُثبِتَ عندك أنه مُبطِل في دعواه، متشبِّع بما لا يفي به». ثم ذكر الأزهري جملةً كبيرةً جداً من أغلاطِهِ وتصحيفاتِهِ لا داعي لنقلِها هنا، ثم قال بعدها[1]:

«وقد ذكرتُ لك هذه الأحرفَ التي أخطأ فيها، والتقطتُها من أوراقٍ قليلة، لتَستدلَّ بها على أن الرجل لم يَفِ بدعواه، وذلك أنه ادَّعى معرفةً وحفظاً يُميِّزُ بهما الغثَّ من السَّمين، والصحيحَ من السقيم، بعد اعترافه أنه استنبط كتابَهُ من صُحُفٍ قرأها، فقد أقرَّ أنه صَحَفيٌّ لا رواية له ولا مشاهدة! ودلَّ تصحيفُه وخطؤه على أنه لا معرفة له ولا حفظ.

فالواجبُ على طلبة هذا العلم ألا يَغترُّوا بما أَودَع كتابَه، فإنَّ فيه مناكيرَ جَمَّة، لو استَقْصَيتُ تَهذيبها اجتمَعَتْ منها دفاترُ كثيرة. واللَّه يُعيذنا من أن نقولَ ما لا نعلمه، أو نَدَّعيَ ما لا نُحسِنُه، أو نتكثَّرَ بما لم نُؤْتَه، وفَّقنا اللَّه للصواب، وأداءِ النُّصح فيما قصدناه، ولا حَرَمنا ما أمَّلناه من الثواب».

وأما أبو الأزهر البُخَاري، الذي سَمَّى كتابَه «الحصائل»، فإني نظرتُ في كتابه الذي ألَّفه بخَطِّه، وتصفَّحتُه، فرأيتُه أقلَّ معرفةً من البُشْتي، وأكثرَ تصحيفاً! ولا معنى لذكرِ ما غيَّر وأفسَد، لكثرته!». انتهى.

ومن أجلِ هذا الذي أشار إليه أبو منصور الأزهري، وهو الوقوعُ في التصحيف لمن

(١) ص ٤٠.

أَخَذَ عن الكتب، ولم يَسمع من أفواهِ العلماء، ويُسند عنهم، قال بعضُهم في فضلِ الإسناد، يَذْكُرُ قوماً لا روايةَ لهم:

ومِـــن بُطُـــونِ كَـــرَارِيـــسِ رِوَايَتُهُـــمْ ... لـو نـاظَـرُوا بَـاقِـلاً يـومـاً لَمَـا غَلَبُـوا
والعِلـــمُ إن فَـــاتَـــهُ إسنـــادُ مُسْنِـــدِهِ ... كـالبَيْـتِ ليـس لـه سَقْـفٌ ولا طُنُـبُ[1]

وقال الحافظُ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي (علي بن الحسن)، المتوفى سنة ٥٧١ رحمه اللَّه تعالى، كما في ترجمته في «الوفَيَات» لابن خَلِّكان[2]:

ألا إنَّ الحـديـثَ أجَـلُّ عِلْـمٍ، ... وأشْـرَفُـهُ: الأحـاديـثُ العَـوَالـي
وأنفَـعُ كـلِّ نـوعٍ منـه عنـدي ... وأحسَنُـهُ: الفـوائـدُ والأَمَـالـي
وإنـك لـن تَـرى للعلـمِ شيئـاً ... يُحقِّقُـهُ كـأفْـوَاهِ الـرِّجـالِ
فكُـنْ يـا صَـاحِ ذا حِـرْصٍ عليـهِ ... وخُـذْهُ عـن الـرِّجـالِ بـلا مَـلالِ
ولا تـأخُـذْهُ مِـن صُحُـفٍ فَتُـرمَـى ... مـن التصحيـفِ بـالـدَّاءِ العُضَـالِ

وإليك هذا الخبرَ لتستزيدَ منه: المعرفةَ بقيمةِ الإسناد، وبمنزلةِ التلقي بالسَّنَدِ عن الشيوخ عند المتقدمين، وهو خبرٌ عُجَاب.

جاء في ترجمة الإمام الزمخشري (محمود بن عمر)، علاَّمةِ العربية وشيخِها في عصره، المولود بخُوَارزم سنة ٤٦٧، والمتوفى بها سنة ٥٣٨ عن ٧١ سنة، أنه قصَدَ ـ للتحمُّل والرواية ـ الإمامَ أبا منصور الجَوَاليقي البغداديَّ (موهوبَ بنَ أحمد)، عالمَ الأدبِ واللغة، وأحَدَ مفاخرِ بغداد في زمانه، المولودَ بها سنة ٤٦٦، والمتوفى بها سنة ٥٤٠ عن ٧٤ سنة رحمه اللَّه تعالى.

قصَدَه ليَقرأَ عليه، ويَتحمَّلَ منه، ويَستجيزَ الروايةَ عنه، إذْ لم يكن لدى الزمخشري على غزيرِ علمِهِ لقاءٌ للشيوخِ ولا روايةٌ بالإسناد، وكان ذلك في سنة ٥٣٣ أي قبلَ وفاةِ الزمخشري بخمسِ سنوات، وهو إذْ ذاك في السادسةِ والستين من العُمُر.

قال القاضي ابنُ خَلِّكان في كتابه «الوَفَيَات»[3]، في ترجمة الإمام أبي اليُمْن

---

(١) من «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ١٦٣.
(٢) ٣: ٣١٠.
(٣) ١: ١٩٦.

الكِنْدِي[١]، (زيد بن الحَسَن) الأديبِ المُقرِىء النَّحْوِي البغدادي الدمشقي، المعمَّر، المولودِ في بغداد سنة ٥٢٠، والمتوفى بدمشق سنة ٦١٣، عن ٩٣ سنة رحمه اللَّه تعالى، قال:

«ونُقِلَ من خَطِّه أي خَطِّ أبـي اليُمْن: كان الزمخشريُّ أعلمَ فضلاءِ العَجَم بالعربية في زمانه، وأكثرَهم اكتساباً واطِّلاعاً على كتبها، وبه خُتِمَ فُضَلاؤهم، وكانَ متحقِّقاً بـالاعتزال، قَـدِمَ علينـا بغـدادَ سنةَ ثـلاثٍ وثـلاثيـن وخمـس مئـة، ورأيتُـهُ عنـد شيخنـا أبـي منصور الجَوَاليقي مَرَّتين قارئاً عليه بعضَ كتبِ اللغةِ مِن فَوَاتحها، ومستجيزاً لها، لأنه لم يكن له ـ على ما عنده من العلم ـ لِقاءٌ ولا رواية، عَفَا اللَّه عنه وعنَّا». انتهى[٢].

وكان الزمخشري قبلَ هذا التاريخ بسنين طويلة إماماً تُضرَبُ إليه أكبادُ الإبِل إلى خُوارَزْم، وتُحَطُّ بِفِنَائِه رِحَالُ الرِّجَال، وتُحدَى باسمِهِ مَطَايا الآمال، وما دَخَل بلداً إلا اجتمعوا عليه، وتتلمَذُوا له، واستفادوا منه، وكان يقال له: علاَّمَةُ الأدب، ونَسَّابَةُ العرب، فما نقَصَهُ وهو بهذه المكانةِ السامية، أن يَستزيد لفضائلهِ شَرَفَ التلقي، بالرواية

(١) هكذا الصواب في كنيته: (أبو اليُمْن)، بضم الياء وسكون الميم بعدها. وقد وقع محرَّفاً تحريفاً غريباً! في المقدمة التي كتبها ثلاثة من الأفاضلِ أركانِ العلم بالعربية لكتاب «الحُجَّة في عِلَل القراءات السَّبْع» لأبـي علي الفارسي، المطبوع بالقاهرة سنة ١٣٨٥، فقد كتبوه فيها وكرَّروه في ص ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ بلفظ (أبو اليمين) هكذا! بياءٍ قبلَ الميم وياءٍ بعدَها! وهو تحريفٌ فاحش عجيب! يُتعجَّبُ كيف سَرَى على المحقِّقين الثلاثة! مع رجوعِهم لترجمةِ أبـي اليُمْن، وكيف سَرَى أيضاً على الحُجَّةِ المحقِّق مُراجِعَ الكتاب معهم! فاقتَضَى التنبيهَ إليه.
هذا، وقد وقع نحوُ هذا التحريف في «هَدْي الساري» للحافظ ابن حجر في طبعتيه: البولاقية ص ٤٨١ والمنيرية ٢: ١٩٥، في ترجمة البخاري في (ذكر سيرته وشمائله)، فجاء بلفظ (أبـي اليمان الكِنْدي)، وصوابه أبو اليُمْن، بضم الياء كما جاء مشكولاً في النسخةِ المخطوطةِ المقروءة على الحافظ ابن حجر، وعليها خطُّه، المحفوظةِ في (مكتبة الرياض السعودية)، في ص ٦٠٣ منها.

(٢) ذَكَر هذا الخبرَ الوزيرُ جمالُ الدين القِفْطي، في كتابه «إنباه الرواة على أنباه النحاة» ٣: ٢٧٠، في ترجمة الزمخشري. ووقع فيه هناك من تصرُّف محقِّق الكتاب وترجيحِه الخاطىء! ـ إذْ رَجَّح وأثبَتَ في نَصّ الكتاب لفظةَ (قلتُ) بدلاً من لفظةِ (قَالَ) التي جاءَتْ في الأصل ـ مَا جعَلَ الرائيَ والحاضِرَ والراويَ لهذا الخبرِ هو: القِفْطيَّ مؤلِّفَ «إنباه الرواة»! في حين أنَّ الرائيَ والراويَ والمُشاهِدَ له هو: أبو اليُمْن الكِنْديُّ المذكور، لأن القِفْطيَّ وُلِدَ سنة ٥٦٨، أي بعدَ وفاةِ الزمخشري بثلاثين سنة، فكيف يَراهُ ويلتقي به وهو بعدُ لم يُولَد؟!.

والإسناد، وما كَبُرَ عليه أن يَجلِسَ جِلْسةَ الطالب المستفيد، ويستزيدَ بطريقِ التحمُّلِ والسَّمَاعِ المُسْنَدِ ما يَستزيد. وذاك شاهدٌ رفيعٌ من مثلِهِ بأنَّ التلقِّيَ بالإسنادِ وِسَامٌ عظيم.

قال الإمام ابنُ الجوزي رحمه اللَّه تعالى، في فاتحة كتابه اللطيف: «الحثُّ على حفظِ العلم وذكرُ كبارِ الحُفَّاظ»[1]، مشيراً إلى مَزِيَّةٍ ما خُصَّتْ به هذه الأُمَّةُ المحمديةُ:

«أما بعدُ فإن اللَّه عز وجل خَصَّ أُمَّتَنا بحفظِ القرآنِ والعِلم، وقد كان مَنْ قبلَنا يقرأون كتبَهم من الصُّحُف، ولا يَقدِرُون على الحفظ، فلما جاء عُزَيْرٌ فقرأ التوراة من حفظِهِ قالوا: هذا ابنُ اللَّه.

فكيف نَقُومُ ـ نحن معشر المسلمين ـ بشُكْرِ مَنْ خَوَّلَنا أنَّ ابنَ سَبْعِ سنين مِنَّا يَقرأُ القرآنَ عن ظَهْرِ قلب.

ثم ليس في الأُمَم ممن يَنقُلُ عن نبيِّهِ أقوالَهُ وأفعالَهُ على وَجْهٍ يَحصُلُ به الثقةُ إلا نحن، فإنه يَروي الحديثَ مِنَّا خالِفٌ عن سالِف، ويَنظرُون في ثِقةِ الراوي إلى أن يَصِلَ الأمرُ إلى رسولِ اللَّه. وسائرُ الأمم يَرْوُونَ ما يذكرونه عن صَحِيفةٍ، لا يُدرَى من كَتَبها، ولا يُعرَفُ من نَقلَها.

وهذه المِنحةُ العظيمةُ نفتقِرُ إلى حِفظِها، وحِفظُها بدوامِ الدراسةِ ليَبقَى المحفوظُ، وقد كان خَلْقٌ كثيرٌ من سَلَفِنا يَحفظون الكثيرَ مِن الأمر ـ كذا، وصوابه: من العِلم ـ، فآل الأمرُ إلى أقوامٍ يَفِرُّون من الإعادةِ مَيْلاً إلى الكَسَل، فإذا احتاج أحدُهم إلى محفوظٍ لم يَقدِر عليه!»[2]. انتهى.

---

(١) ص ٢٣.

(٢) قال الحافظ الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٣٠: «قال مروانُ بنُ محمد: ثلاثةٌ ليس لصاحبِ الحديثِ عنها غِنى: الحِفظُ، والصدقُ، وصِحَّةُ الكُتُب، فإن أخطأَتْهُ واحدة وكانت فيه ثِنتان لم يَضُرُّه: إن أخطأ الحفظَ، ورَجَعَ إلى صِدقٍ وصِحَّةِ كتبٍ لم يَضرَّه. وقال أيضاً: طالَ الإسنادُ وسيَرجِعُ الناسُ إلى الكُتُب». انتهى.

وقد رَسَم الإمامُ ابنُ الجوزي طريقةَ إحكامِ الحِفظِ وإتقانِهِ في كتابه المذكور، فقال فيه ص ٣٥: «البابُ الرابع في بيان طَريقِ إحكام المحفوظ: الطريقُ في إحكامه: كثرةُ الإعادة، والناسُ يتفاوتون في ذلك، فمنهم من يَثبُتُ معه المحفوظُ مع قلةِ التكرار، ومنهم من لا يَحفظُ إلا بعدَ التكرارِ الكثير.

فينبغي للإنسان أن يُعيد بعدَ الحفظ، ليَثبُتَ معه المحفوظ، وقد قال النبي ﷺ: «تعاهَدُوا القرآن، =

إنَّ علماءنا المتقدمين ـ رضي اللَّه عنهم ـ نَقَلوا لنا هذا الدِّينَ وعلومَه بضبطٍ وإتقانٍ يضاهي ضبطَ الآلات المسجِّلةِ اليوم، وأدَّوْا الأمانةَ العلميةَ لمن بعدهم خيرَ أداء، فرحماتُ اللَّه عليهم ورضوانُه العظيم[1].

= فإنه أشَدُّ تَفصِّياً من صُدُور الرجال من النَّعَم من عُقُلِها» ـ رواه البخاري ومسلم ـ.
وكان أبو إسحاق الشيرازي يُعيدُ الدرسَ مئةَ مرَّة، وكان إلْكِيَا ـ الهَرَّاسِيّ ـ يُعيدُ سبعين مرَّة. وقال لنا الحَسَنُ بنُ أبـي بكر النيسابوري الفقيهُ: لا يَحصُل الحِفظُ إلا حتى يُعادَ خمسين مرة. وَحَكَى لنا الحسَنُ أن فقيهاً أعاد الدرسَ في بيتِه مِراراً كثيرة، فقالَتْ له عجوزٌ في بيتِه: قد واللَّه حَفظتُهُ أنا، فقال: أَعِيدِيه فأعادَتْهُ، فلما كان بعدَ أيام قال: يا عجوز، أَعِيدي ذلك الدرسَ، فقالت: ما أحفَظُهُ، قال: أنا أكرِّرُ هذا الحِفظَ لئلا يُصِيبَني ما أصابَكِ». انتهى.
وانظر طائفةً ممن كان على هذه الهِمَّةِ العلياء، من نُبَغاءِ العلماء، في كتابـي «صَفَحات من صبر العلماء على شدائدِ العلم والتحصيل»، في الخبر ١٩٤ وما علَّقتُه عليه.

(١) هذا، ووقفتُ بعد فراغي من هذه الرسالة على مقالٍ ماتعٍ جامعٍ للعلاّمة الأستاذ الدكتور صالح أحمد العلي رئيس المجمع العلمي العراقي، بعنوان (الرِّوَايَةُ والأسانِيدُ وأثرُهما في تطور الحركةِ الفكرية في صَدْرِ الإسلام)، نَشَرَهُ في مجلة المجمع العلمي العراقي، في المجلد ٣١ في العدد ١ عددِ صفَر سنة ١٤٠٠ كانون الثاني ١٩٨٠، في ٢١ صفحة من ص ١١ ـ ٣٣، فأحيل القارىء الباحث إلى الوقوف عليه، ففيه لمحات طيبة في موضوع الإسناد والرواية.